الفصل الثانى

معركة العولمة

(١)

إمبراطورية العولمة والإستراتيجية الناعمة

لم تكن صيحة نهاية التاريخ، إلا إعلانًا عن انتصار الليبرالية الغربية على العالم، لتصبح تلك الليبرالية هى النتيجة النهائية الأفضل فى تاريخ البشرية. وبحجم هذا الإنجاز التاريخى، يحق لتلك الرؤية أن تسود العالم، ويجد فيها العالم المخلص التاريخى الأخير من كل الصراعات والحروب. ويعلن الغرب عن مولد نبيه البشرى الذى يخلص العالم من التأخر والفقر والجهل، ويبشر الغرب برؤيته، ويعلنها رسالة حضارية لكل العالم. وتصبح الحضارة الغربية متمثلة فى الليبرالية، هى الإنجاز الأخير للبشر، وهى الدين الجديد الذى يجب أن يسود العالم.

ومرة أخرى يقدم الغرب حضارته بوصفها الإنجاز الأفضل فى تاريخ البشرية، ويقدم نفسه بوصفه القيادة الحضارية للعالم. وعندما يملك الغرب الحل الأخير للصراعات والاضطهاد والتأخر، يصبح مفوضًا بحكم إنجازه التاريخى لنشر ليس فقط رؤيته، بل ونشر قيادته على مختلف أرجاء العالم. وتتجمع فكرة القوة الحضارية مع القوة المادية، لتصبح قيادة العالم من حق الأقوى. وهى ليست مجرد قيادة للعالم نحو الأفضل، ولكنها حماية للعالم من الأسوأ، كما أنها حماية لما حققته الحضارة الغربية من أى أشكال حضارية أخرى متخلفة. فسيادة الحضارة المتقدمة، من وجهة نظر الغرب، ضرورة لبقائها متقدمة. فالغرب لم يعرف تأسيس حضارة متقدمة فى محيطه الجغرافى فقط، بل ظل عبر تاريخه يقوى حضارته ويحميها بالهيمنة على الحضارات الأخرى. وهنا تتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية، داخل إطار المصلحة الحضارية العليا. فالغرب يحتاج قيادة العالم حتى يظل

متقدمًا، وحتى يحمى الليبرالية الغربية، ويضمن لها البقاء. والمشروع الغربى الحضارى يكتسب قوته من توسيع رقعة نفوذه وحضوره. فالرأسمالية الغربية تقوم على تدوير المصالح الاقتصادية عبر العالم، ولا تعيش داخل نطاق السوق الغربى فقط، فهى تحافظ على بقائها من خلال تدوير موارد العالم داخل عجلة واحدة، تديرها المراكز الغربية.

وبدأت العولمة

من هنا خرجت العولمة كفكرة بديلة عن الاستعمار المباشر، تستخدم القوى الناعمة لفرض رؤية محددة على العالم. فيتم عولمة الليبرالية الغربية، لتصبح ممثلة للنظام العالمى، وتصبح إطارًا لكل الأنظمة السياسية والاقتصادية فى العالم. ومن خلال تنميط الإجراءات والسياسات العامة على مستوى العالم يتم زرع الأسس الليبرالية فى مختلف الأنظمة السائدة فى العالم، فتصبح عملية التنميط لما يسمى بالقواعد الدولية أو المواثيق الدولية هى الوسيلة لوضع إطار ليبرالى حاكم فى مختلف الأنظمة السائدة فى دول العالم. وبهذا يتوحد النظام العالمى داخل نمط ليبرالى حاكم، يمثل القيمة العليا الحاكمة. وعندما تسود الليبرالية دول العالم، ويصبح العالم مملكة ليبرالية واحدة، تتقلد الدول الغربية قيادة العالم وتحمى مصالحها وتحمى أيضًا تفوقها، وتحافظ على قيادتها للعالم، وتحافظ على وضعها المتقدم، وتخدم مصالحها، ويكون لها اليد العليا فى إدارة مصالح العالم.

وتتشكل إمبراطورية ناعمة، إذا جاز القول، إمبراطورية لا تعتمد على الاستعمار العسكرى المباشر، ولكن على هيمنة القوة الناعمة، متمثلة فى قوة الاقتصاد والسياسة والعلم والتكنولوجيا، ومحمية بالتفوق العسكرى الكامل. فلم يعد الاستعمار التقليدى مناسبًا لتلك الرؤية الجديدة، فالهيمنة الناعمة هى الأفضل، وهى الأقل تكلفة. وإمبراطورية العولمة تفترض التراضى، فيدخل العالم داخل هيمنة العولمة بوصفها قدرًا حتميًا، يلزم الجميع بالخضوع له. فالليبرالية هى نبى نهاية العالم، ومن لا يلتحق بها وبدخلها، يظل خارج نطاق التاريخ والتقدم. وهكذا تصبح الفكرة هى التى تجذب المجتمعات إليها، بقوتها الناعمة، وقوة تأثيرها الحضارى. فتدخل المجتمعات فى رحاب العولمة مخيرة، أو لأنها لا تملك حلاً آخر؛ مما يجعل تكلفة بقاء الهيمنة الغربية فى حدود آمنة لا تستنزف الموارد الغربية.

ولكن السلاح حاضرًا أيضًا، فعندما تتمرد دولة على العولمة، وتهدد البشرية؛ لأنها تمنع لحظة الخلاص الأخير المتمثلة فى سيادة الليبرالية الغربية، تصبح تلك الدولة متمردة على العولمة، وهنا يحضر السلاح ليواجه التمرد. فمن أراد الدخول للعولمة مختارًا فقد أصاب، ومن تمرد عليها فقد أخطأ، ومن يخطئ ينال الجزاء. ولم تكن الحرب الأمريكية على العراق إلا تأديبًا لدولة متمردة. رأى البعض أنه يمكن تأديبها بالحصار الاقتصادى، ولكن البعض الآخر رأى أن التأديب الأفضل والأكثر تأثيرًا هو العمل العسكرى، حتى تكون عبرة لغيرها من الدول. أما حادثة الحادى عشر من سبتمبر، فلم تكن إلا عملاً عنيفًا ضد حالة الهيمنة الغربية، وما يتبعها من انسحاق للشعوب والحضارات داخلها. والعنف لحظة غضب، وهو أيضًا لحظة انفجار، وهو لحظة ترد فيها القوة العنيفة الخشنة، على القوة الناعمة المهيمنة. فجاءت بعدها الحرب على أفغانستان، لا لتمنع احتمال تكرار ما حدث فى عام ٢٠٠١؛ لأن منعه يتم على الأراضى الأمريكية، ولكن لتمنع حالة تمرد عميقة، ترفض العولمة جملة وتفصيلاً، وترفض مجمل المشروع الحضارى الغربى.

صراع الحضارات

ويصبح صراع الحضارات ضرورة تاريخية، ومرحلة مهمة من مراحل فرض العولمة. فلا يمكن أن نتصور استسلامًا كاملاً لكل الحضارات للهيمنة الغربية. فالحضارات هى واقع تاريخى اجتماعى يتجسد فى أمم وشعوب، ولا يمكن لتلك الأمم والشعوب أن تستلم جملة لكل ما فرض عليها، ولكن بعضها بالطبع سوف يعاند، ويحاول حماية هويته فى وجه العولمة. فإذا كان البعض سيقبل الدخول فى النمط الليبرالى بإرادته، فإن البعض الآخر سيرفض. لذا فسوف تصبح الحرب ضرورية، حتى يكتمل نشر الليبرالية الغربية. فمشروع العولمة لا يكتمل إلا بسيادة العالم كله، حتى يصبح نظامًا عالميًا يحكم العلاقات بين الدول، ويحكم أنظمة الدول الداخلية، ليتحول العالم إلى نظام مؤسسى واحد مترابط، له قواعده العالمية التى لا يقدر أحد على الخروج عليها. وبهذا يكتمل النظام، وتصبح له قوة فعلية على أرض الواقع؛ مما يمكن من قيادة العالم عن طريق المراكز الغربية. وتكتمل منظومة العالم، بوصفها مؤسسة دولية عالمية يقودها الغرب، وتنتمى لها كل الدول بالعضوية الاختيارية أو الإجبارية؛ لذا يصبح أى تمرد على النظام خروجًا على المشروع كله، ومن هنا يصبح الصدام بين الحضارات ضرورة تفرضها عملية فرض الهيمنة

الحضارية الغربية على العالم؛ لأن رد فعل بعض الحضارات، سوف يمثل تمردًا على المشروع الليبرالى العالمى، ويحول دون فرض هذا المشروع وتحقق سيادته للعالم.

ولنا أن نتصور إذا تمرد قلب العالم حضاريًا، ورفض الانصياع للهيمنة الغربية الليبرالية. وقلب العالم ليس إلا المنطقة العربية والإسلامية التى تعرف بتاريخها الحضارى الخاص، وتعرف أيضًا بقوة نموذجها الحضارى، فهو نموذج حضارى مؤسس على الدين، وله نص إلهى يحميه ويحدد خصائصه وطبيعته. وهو بهذا نموذج لا يمكن تذويبه، ولا يمكن تفكيكه. فهو نموذج يستمد قوته بتحققه التاريخى الطويل، ويستمد ثوابته من الحق الإلهى. فلا يمكن بعد ذلك إلا أن نتصور أن معركة العولمة الحقيقية هى معركة فرض هيمنتها على قلب العالم، أى على المنطقة العربية والإسلامية. ولا يمكن أن نتصور تلك المعركة إلا بوصفها حربًا حضارية، وصدامًا حضاريًا، وبهذا يصبح صدام الحضارات حتميًا.

فلأن الغرب قرر نشر حضارته على العالم، وجعلها الإطار العام السائد والحاكم، ولأن الأمة الإسلامية لها حضارتها الخاصة القوية؛ لذا يصبح الدخول فى صدام مع تلك الحضارة ضرورة، حتى يتم فرض الهيمنة عليها. إذن صدام الحضارات ليس حتميًا بحكم قوانين التاريخ أو طبيعة الأشياء، ولكنه حتمى بحكم المشروع الغربى لفرض الحضارة الغربية على العالم، خاصة العالم الإسلامى.

اختراقات الإمبراطورية الناعمة

لقد تم تأسيس فكرة العولمة على فرضيات أساسية، فالعولمة تفترض وجود قيم عالمية، يحتاجها كل البشر، وتلك القيم العالمية هى التى تحمى البشرية، ويمكنها أن تضمن التقدم للبشرية. وعليه يفترض أن يوافق الجميع على تلك القيم، ويفترض ألاَّ توجد حضارة تخالف تلك القيم. فإذا ظهر خطاب يخالف تلك القيم، يتهم بالتخلف والإرهاب. وإذا ظهرت رؤية تنادى باختلاف القيم عبر الحضارات، فإنها تصبح رؤية خارجة على التاريخ. ومن أراد جعل هويته مختلفة عن القيم العليا الحاكمة لمشروع العولمة، يصبح إرهابيًا، يجب محاربته. ومن يحاول تقريب قيمه وحضارته من القيم العليا الحاكمة للمشروع الغربى الليبرالى، يصبح معتدلاً. وهكذا تدور المعركة، لتفرز من يمثل خطرًا على المشروع

الليبرالى الغربى، ومن يمثل سنداً له. وتستمر عملية تطويع الأفكار والرؤى، لتدخل كل الخطابات الحضارية والسياسية فى معمل المعيار الغربى، حتى يصبح الكل يتكلم عن مدى توافق رؤيته مع المفاهيم الغربية، وكيف أن حضارته أقامت هذه المفاهيم من قبل. حتى الخطاب الإسلامى ودخل فى تلك العملية التنميطية، ليثبت عدم تعارض الإسلام مع مفاهيم سائدة مثل مفهوم حقوق الإنسان.

وهكذا دخلنا فى عملية التنميط المركبة، فهى عملية تحدث على كل المستويات، حتى على مستوى الحوارات التى تجرى بين الأديان أو بين الحضارات والثقافات. فكل تلك الحوارات، لم تكن إلا محاولة لتثبيت وجود القيم الليبرالية الغربية فى كل الحضارات والأديان، كوسيلة ناعمة لفرض الهيمنة الغربية على الحضارات الأخرى. وأصبحت المؤتمرات الدولية، وسيلة لتحصيل اعتراف من مختلف بقاع العالم بعالمية قيم حقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية وغيرها. وهى عملية ظلت تدار عبر العقود، ولا يرى أحداً لها نتيجة. ولكن نتيجتها الحقيقية فيما حدث من تحولات فى الخطابات الحضارية المختلفة التى أصبحت تستخدم المصطلح الغربى بكثافة، وأدخلت المفاهيم الغربية داخل إطارها، بل وجعلت مفاهيمها الحضارية تختلط مع المفاهيم الغربية، فأقامت جسوراً ناعمة لفرض الهيمنة الغربية من داخل الخطابات الحضارية الأخرى. فأصبحت الفكرة الغربية تتسرب من داخل الحوارات إلى مختلف الخطابات، فتمهد الأرض لما يأتى بعدها من عملية سياسية واقتصادية، وأيضًا عسكرية، تهدف إلى تأكيد هيمنة القيمة الغربية، وبالتالى نشر عولمة الفكرة الليبرالية الغربية، لتصبح نظامًا عالميًا سائداً. وتلك كانت المشكلة، فالاختراق المتتالى غير المنظور من الداخل، يؤدى إلى تفكيك حصانة أى منظومة حضارية، حتى تصبح قابلة للاختراق من داخلها.

نعم حدث هذا مع الخطاب الإسلامى، فالحضارة الإسلامية هى الأقوى فى بنيتها؛ لذا أصبح اختراقها من الداخل هدفًا مهمًا. كما أن الحضارة الإسلامية تسكن فى قلب العالم، وتمثل العمود الفقرى له؛ لذا يصبح اختراقها مهمًا. كما أن الحضارة الإسلامية ذات تأثير عالمى، وليست حضارة قومية محددة قابعة داخل حدود جغرافية لا تتغير، مثل حضارة جنوب شرق أسيا؛ لذا يصبح اختراق الفكرة الإسلامية لازمًا. فالغرب يعرف أن الفكرة الإسلامية لن تهزم بقوة السلاح، ولكنها تهزم فقط عندما تقبل الدخول فى إطار نمط حضارى

آخر، فتفقد قوتها، وتتفكك أفكارها الرئيسة، وتضعف قوتها المعنوية، فتصبح أضعف من أن تواجه قوة الهيمنة الناعمة التى تأتى من كل اتجاه، وتخترق المجتمعات والبشر.

العولمة والتنوع الزائف

لا تعنى عولمة الليبرالية الغربية، أن العالم سوف يصبح غربيًا. فالغرب أولاً قومية داخلها عدة قوميات. والغرب يعتز بتميزه القومى والعرقى، ويرى أنه يمثل الجنس الأرقى، أو الأكثر تقدمًا ونجاحًا. فالعولمة لا تهدف إلى إدخال العالم فى قومية واحدة. ولا تهدف العولمة إلى جعل شعوب العالم كله منتمية لحضارة واحدة، بالمعنى الدقيق للكلمة. فتوحيد حضارة العالم غير ممكن، كما أن دخول العالم كله فى الحضارة الغربية، يعنى أن الكل أصبح غربيًا، وهو أمر لا يتوافق مع الفخر القومى الغربى الذى يظل يرى نفسه متميزًا عن أى آخر.

لهذا أصبحت العولمة نموذجًا غربيًا ليبراليًا، يمثل فى التصور الغربى أفضل نموذج بشرى لتنظيم الحياة العامة، أى يمثل الإطار الأفضل للنظام السياسى والاقتصادى، وأيضًا النظام الدولى. وبهذا تم تصنيع نموذج غربى، وتدويله فى مختلف بقاع الأرض، حتى يصبح الإطار الحاكم الأعلى لكل الدول. وداخل هذا الإطار يمكن لكل دولة أن تتميز بقدر ما تريد، أى يمكن لكل حضارة أن يكون لها تميزها الخاص، داخل الإطار الحاكم للنظام العام. فيظهر تميز الحضارة الإسلامية داخل الإطار الليبرالى الحاكم، كما يظهر تميز الحضارات الأخرى داخل نفس الإطار. وتصبح كل الحضارات محكومة بعدد من المعايير الإلزامية الأساسية، على أساس أنها معايير عالمية، وهى مستمدة من النموذج الغربى الليبرالى.

وبهذا فتح باب أمام التميز الحضارى، ولكنه باب خادع. وأصبح هذا الباب يستخدم بغرض التوافق على المشترك، وترك مساحة للخصوصية؛ مما يجعل الوجود المشترك أمرًا حتميًا، ما دام هناك مساحة أخرى للتميز. ويكتمل الشراك الفكرى الغربى بهذه الصورة، ويجعل مساحة التميز تعويضًا عن مساحة المشترك المتفق عليه عالميًا. ولكن المشكلة أن المتفق عليه عالميًا، والمراد تسويقه للجميع، يمثل القيم العليا، والتى يوجد التميز بداخلها. فيصبح النموذج الغربى الليبرالى هو المعيار والمحك الأعلى، وعليه تقاس أى فكرة.

ويصبح كل خطاب سياسى لا يتوافق مع المعيار الغربى، خطابًا خارجًا عن الإجماع الدولى، أو خطابًا إرهابيًا أو متمردًا أو متخلفًا.

وهكذا تم تنميط العديد من الخطابات والاتجاهات؛ مما أدى إلى نشر النمط الليبرالى داخل العديد من الخطابات التى تقوم على الخصوصية الحضارية. فأصبح لدينا خطابات تبدأ من الانتماء الحضارى للأمة، ولكنها تنتهى عند الاعتراف الكامل بسيادة النمط الغربى الليبرالى كإطار حاكم لكل العالم. وهذا هو النصر الناعم لمشروع العولمة الليبرالى، خاصة داخل الأمة الإسلامية.

ولم يكن على الغرب إلا أن يقدم نفسه بصورة القادر على التعامل مع الآخر، والمتفتح والمتفهم للاختلاف بين الناس، والمتقبل لتنوع الحضارات والأديان. كان على الغرب أن يدفع ثمن تسويق العولمة الليبرالية، حتى تبدو مقنعة للآخر. فيؤكد على قبوله للتنوع حتى داخل أراضيه، ولكنه أصبح يتعرض لتمرد يأتى من داخله. تمرد ضد قبول التعددية، بدأ بالحرب على النقاب، ثم الحجاب، وأخيرًا أصبحت الحرب على المآذن.

(٢)
الارتداد القومى والإستراتيجية الخشنة

قامت العولمة كمشروع لنشر القيم الليبرالية الغربية الأساسية، لتصبح إطارًا حاكمًا للنظام العالمى، وللنظم السياسية فى مختلف الدول. ولكن مشروع عولمة القيم الغربية العلمانية، يواجه تحديًا مهمًا، يأتيه من الداخل الغربى نفسه. ذلك التحدى يتمثل فى النزعة القومية الغربية التى قامت عليها الحضارة الغربية المعاصرة. فالعولمة هى مشروع لتعميم الرؤية الغربية على العالم، وهى بهذا نشر للقيم الغربية فى مختلف دول العالم، ليتم تغريب العالم، وتصبح كل الحضارات والثقافات مشتركة فى المنظومة الغربية، مع حفاظها على بعض التميز داخل الإطار الحاكم للقيمة الغربية السياسية، ولكن النزعة القومية الغربية كانت فى جذورها تقوم على مقولة تفوق الرجل الأبيض، وتتعامل مع الأجناس الأخرى بوصفها أقل شأنًا. وتلك النزعة القومية فيما قبل العولمة تمثلت فى فرض هيمنة الرجل الأبيض على العالم من خلال الاستعمار المباشر، ولم تكن تلك النزعة تسمح بمشاركة الآخرين فى القيمة الغربية، بل تعتبر أن تفوق القيم الغربية كفيل بتبرير السيطرة المباشرة للغرب على العالم.

وكأننا بين هيمنة تقوم على سيطرة الرجل الأبيض على العالم بحكم تفوقه وتقدمه، فيصبح سيداً على الشعوب الأخرى، وبين هيمنة تقوم على هيمنة القيم الغربية لتصبح هى الحاكمة للعالم، وتصبح الدول الغربية قائدة هذا العالم. والهيمنة فى شكلها التقليدى كانت تعتبر التقدم حكراً على الغرب، ولكن الهيمنة فى صورتها الحديثة أصبحت تعتبر التقدم حكراً على القيم الغربية. فما الفرق إذن؟

يكمن الفرق فى الاختلاف بين الصورة التقليدية للاستعمار التى تقوم على الاحتلال العسكرى والهيمنة المباشرة، حيث تسيطر الدول الغربية على دول العالم الأخرى، وبين الهيمنة غير المباشرة التى تقوم على التزام مختلف الدول بنظام عالمى ينبع من المشروع السياسى الغربى؛ مما يجعل العالم يقع داخل التبعية الحضارية للغرب، ويتمكن الغرب من قيادة العالم، بوصفه مركز المشروع الغربى السياسى.

والفرق الآخر، يكمن فى أن الهيمنة المباشرة تستخدم السلاح بأكثر مما تستخدم السياسة، فهى تقوم على الإستراتيجية الخشنة، أما الهيمنة غير المباشرة فتستخدم السياسة بأكثر مما تستخدم السلاح؛ لأنها تقوم على الإستراتيجية الناعمة. فما الفرق بالنسبة لدول العالم؟ أظن أنه لا فرق، ولكن الفرق الحقيقى يتعلق بالمشروع الغربى نفسه ومستقبله.

عودة العنصرية

ففى حين تتجه الحكومات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع دول العالم، خاصة الدول العربية والإسلامية، بأهمية تبنى القيم الأساسية للنموذج السياسى الغربى، بوصفها قيماً عالمية وضرورية، نجد الاتجاهات اليمينية المتطرفة تزداد انتشاراً فى الغرب، وتسرى تدريجياً فى جسد المجتمعات الغربية، لتعيده إلى مراحل التعصب القومى العنصرى الذى يرفض الآخر كلية. وهو ما يمثل تحدياً لكل مشروع العولمة الغربى. فالمجتمعات الغربية يفترض أن تقدم نموذج التعايش بين المختلفين دينياً وثقافياً داخل إطار النموذج الغربى المتسامح الذى يستند إلى المساواة والمواطنة، والذى يُساق للعالم بوصفه أفضل نموذج لتحقيق المساواة بين الناس، ومنع التمييز ضد أى فئة. ولكن الحال فى الغرب يتغير، فالنموذج الغربى القائم على العولمة لم يعد يلقى تأييداً من الأغلبية؛ حيث عادت للظهور النزعات القومية، التى ترفض نموذج العولمة وتحاول حماية قومياتها الخاصة. ومع

ظهور النزعات القومية فى المجتمعات الغربية تظهر النزعة العنصرية التى تعتبر الآخر أقل شأنًا، وتهاجم كل ما يميز الآخر، بل وتعتبر كل ملمح يميز الآخر، هو زمر للتخلف والتأخر.

ويتواكب مع هذا محاولة الحفاظ على الملامح الغربية المميزة للمجتمعات الغربية، من أى ملمح يؤدى إلى التأثير عليها، أو تغييرها. فالمجتمعات الغربية، خاصة الأوروبية بدأت تعيد إنتاج نفسها فى صورة نقية، لتمنع أى ملمح وافد عليها يغير من تصورها عن هويتها. وتلك مشكلة أخرى حيث تبدأ تلك المجتمعات فى تحديد صورة هويتها، وتربطها بالرجل الأبيض، والتوجه العلمانى، والتاريخ المسيحى، لتصبح كل العلامات والملامح التى تشوه تلك الصورة ممثلة لحالة تهدد الهوية الغربية النقية. ومن هنا تبدأ عملية الحرب على الآخر، خاصة المهاجر، ومن هنا أيضًا تبدأ الحرب على المسلم، وعلى الإسلام. فهى حرب ضد الاختلاف والتنوع، وضد التميز الحضارى والدينى. فالنزعة القومية تريد تأسيس مجتمعها بصورة نقية؛ لذا تعادى كل من يعطى للمجتمع شكلاً فيه تنوع واختلاف. وهنا تظهر الحرب على الرموز الإسلامية، وعلى المسلم؛ لأنه يمثل حالة من التنوع داخل المجتمعات الغربية.

ضحايا العنصرية

تتوجه العنصرية نحو النموذج الإسلامى دون غيره، فلم تتجه نحو النموذج الصينى أو اليابانى. ولهذا أسباب عرفها التاريخ، فالنموذج الإسلامى ليس خاصًا بقومية، بل هو نموذج حضارى عابر للقوميات. أما الحضارة الصينية فهى خاصة بمن ينتمى لقوميتها فقط، وهى بهذا ليست مشروعًا عالميًا. والجالية الصينية فى الغرب، تبقى فى وضعها الخاص، تحفظ تميزها، وتحتفظ بمعتقداتها لنفسها. ولكن النموذج الإسلامى يختلف عن ذلك، فهو نموذج عالمى عابر للقوميات، وهو رسالة دينية تبشيرية تدعو الناس إليها. لهذا يرى الغرب فى الحضارة الإسلامية نموذجًا منافسًا له، يعبر القوميات ويعبر الحدود. فالنظرة القومية الغربية التى تقوم على تفوق الرجل الأبيض، ترى أنها متفوقة على كل أجناس العالم، والمشكلة ليست فى الشعور بالتفوق القومى فقط، ولكن المشكلة فى ترجمة هذا الشعور إلى فعل عدائى.

ومع نمو النزعة القومية فى الغرب، وانتشار الموقف السلبى من القوميات والحضارات الأخرى، نجد تزايد المواجهة مع المسلمين، لتمثل نوعًا من إعلان الحرب على الأمة الإسلامية بكل رموزها ومعانيها. فتلك النزعة القومية تستعيد المواقف الغربية التقليدية، والتى رأت أن الحضارة الإسلامية تمثل منافسًا يمنعها من الهيمنة على العالم، وتلك هى المشكلة. فقد عرف الغرب أن نهضة الحضارة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية تعد أسبابًا كافية لمنع الهيمنة الغربية على العالم، لذا أضحت الدولة العثمانية نموذجًا للدولة الإسلامية التى منعت هيمنة الغرب على العالم وصدت هجماته المتتالية. وكان إسقاط الدولة العثمانية، سببًا كافيًا لتمدد الغرب فى مختلف بقاع الدول العربية والإسلامية، حتى يفرض سيطرته على العالم.

من هنا تظهر خصوصية الموقف من الحضارة الإسلامية، بالنسبة للغرب، وبالنسبة لأصحاب النزعة القومية المتطرفة؛ لذا نجد حساسية مبالغًا فيها لدى أصحاب النزعة القومية من التواجد الإسلامى فى الغرب. فمعنى هذا التواجد، أن الحضور الإسلامى فى الغرب يتزايد بدلاً من تزايد حضور الحضارة الغربية فى العالم الإسلامى. وكأن تزايد الحضور الإسلامى فى الغرب، يمثل اختراقًا مضادًا فى مواجهة الهيمنة الحضارية الغربية.

مأزق الغرب

يتبلور هنا مأزق مشروع العولمة، فالغرب يريد إقناع الدول العربية والإسلامية بأن النموذج السياسى الليبرالى يمثل أنسب نموذج للنظم السياسية المعاصرة. ويحاول تسويق هذا النموذج بوصفه لا يعادى الخصوصية الدينية أو الحضارية، وبوصفه يمثل قيمًا عالمية تناسب مختلف الشعوب، ولكن التيار القومى المتطرف فى الغرب يحاول إفساد تلك العملية، بالتأكيد على أن الرموز الإسلامية تمثل خطرًا على الهوية الغربية؛ مما يجعل النموذج الغربى خاصًا بالغرب فقط، ولا يناسب الآخرين. فإذا كانت الهوية الغربية سوف تتعرض للخطر بسبب مآذن المساجد، فكيف يمكن إقامة نموذج سياسى ليبرالى فى بلد مثل مصر، وهى بلد المآذن. وكيف يمكن محاكاة النموذج السياسى الغربى وسط شارع مزدحم بالحجاب والنقاب والمآذن. سوف تبدو القيم الغربية بالنسبة للمنتمين للأمة الإسلامية وكأنها نقيض لكل ما يميز المجتمعات العربية والإسلامية.

والحقيقة أن التيار القومى المتطرف لا يريد نشر القيم الغربية فى بلادنا، بل يريد الهيمنة عليها سياسيًا وعسكريًا حماية للمصالح الغربية. وهذا التيار لا يريد من الآخر أن يتبنى القيم الغربية؛ لأنها فى نظره قيم سامية لا تناسب الأجناس المتخلفة. وبهذا يعمل التيار القومى المتطرف من أجل تحجيم وجود المهاجرين، وربما ترحيلهم، والتخلص من كل الرموز التى تبرز وجود الآخر الحضارى والدينى فى الغرب.

والسياسة الغربية الرسمية تحاول نشر القيم الغربية بوصفها المحققة للتسامح، وتعتبر أن نشرها فى البلاد العربية والإسلامية سوف يحقق التسامح داخل المجتمعات. ولكن اليمين المتطرف يفشل تلك السياسة، ويضع صانع القرار الغربى أمام مأزق. والواقع أن الغرب يتراوح بين مشروع العولمة وإستراتيجيته الناعمة، وبين مشروع الهيمنة القومية وإستراتيجيته الخشنة. وهو ما كان من الإدارة الأمريكية، ففى عهد الرؤساء المنتمين للتيار اليمينى المسيحى، نجد الإدارة الأمريكية تتجه للوسائل الخشنة؛ لأن برنامج هذا التيار هو السيطرة على العالم بالقوة. وفى عهد الرؤساء المنتمين للحزب الديمقراطى الذى يمثل اليسار الأمريكى، نجد الإدارة الأمريكية تتجه إلى القوة الناعمة، لتحقيق مشروع هيمنة النموذج الغربى واتباعه من مختلف دول العالم. فتيار يريد الهيمنة من خلال نموذجه السياسى، وتيار آخر يريد الهيمنة من خلال القوة المباشرة.

المشكلة الحضارية

يعيد التيار القومى المتطرف طرح المسألة الحضارية بوضوح أكثر من التيارات الأخرى، بل ويكشف هذا التيار عمق المسألة الحضارية لدى الغرب، ولدى النموذج الغربى الحضارى. فما يطرحه التيار القومى من خلال الحرب على المآذن يدعو للتفكير. فأى أثر يمكن أن تحققه المآذن أكثر من كونها جزءًا من المسجد؟ أليس للكنيسة منارتها، وللمعبد اليهودى علاماته، وللمعبد البوذى شواهده. فما مشكلة المآذن؟ ولماذا ناقش البعض طولها وشكلها، وناقش البعض الآخر إمكانية منعها، ولماذا ناقش البعض قضية الحجاب، وآخرون ناقشوا قضية النقاب؟ أليس فى كل هذا ملاحقة مستمرة لرموز تدل على الحضارة الإسلامية؟

تلك هى المشكلة إذن، هى حرب بين الحضارات. فالحضارة الغربية تقدم نفسها بوصفها الحضارة المتقدمة والمنتصرة، واليمين المتطرف يرى فرض هيمنة الحضارة الغربية

بالقوة، ولكن الغرب الرسمى نفسه، يريد تحصيل تفوقه بهيمنته على العالم من خلال العولمة، ولكن الحضارة الإسلامية تقف كنموذج له تميزه الخاص. ولهذا يرى فيه التيار القومى المتطرف تحديًا حضاريًا، وليس تحديًا دينيًا فقط. فالمشكلة ليست فقط فى أن الغرب علمانى، فوجود المآذن، والحضور الإسلامى فى الغرب، لن يغير من طبيعة الغرب العلمانى؛ لأن انتشار التدين بين الأقلية، خاصة من المهاجرين، لن يغير الطبيعة العلمانية للنظام السياسى الغربى التى تقوم على تنحية الدين من المجال العام.

لكن التيار القومى المتطرف لم ير فى المآذن شواهد على دين فقط، ولكنه رأى فيها شواهد على دين وحضارة؛ لذا رأى أنها تمثل حضورًا لقومية مختلفة، وشاهدًا حضاريًا لتلك القومية. وتعامل التيار اليمينى المتطرف، وأيضًا غيره من التيارات، بوصف الرموز الإسلامية، هى شواهد مزدوجة، فهى شواهد دينية وحضارية معًا. وهى بهذا تهديد للعلمانية من جانب، وتهديد للنقاء القومى من جانب آخر.

وهذا الموقف الحضارى يضع الغرب فى المعسكر العنصرى، وهو ما يفسد مخطط العولمة، والتى يراد تسويقها لتصبح خيار الشعوب العربية والإسلامية. كما أن الموقف الحضارى العنصرى يكشف أن العولمة نفسها تقوم على عنصرية حضارية، ترى أن الحضارة الغربية هى الأكثر سموًا ورقيًا؛ مما يجعل انتشار تيار اليمين المتطرف سببًا فى تزايد إيقاظ الوعى الحضارى لدى الأمة الإسلامية، ودفاعها عن هويتها ضد الهيمنة الغربية، وهو ما يساعد على إفشال مشروع العولمة.

الخلاصة

لذا نجد أن الارتداد للقومية العنصرية يمثل تهديدًا مباشرًا للمشروع الغربى للعولمة؛ مما يجعل الصراع بين المشاريع ينتقل للساحة الغربية. ويصبح على الدول الغربية أن تختار طريقها، بعد أن أصبحت تواجه بعوائق تفشل مشروع العولمة من داخلها. ولكن الأمر ليس مجرد تباين فى وجهات النظر، فقد يكون المشهد الحالى مقدمة لتطورات أخرى داخل المجتمعات الغربية، تنهى مشروع العولمة وتتجاوزه، لتدخل فى مرحلة الصراع الحضارى المباشر.

(٣)
مساجد بلا مآذن

تلك هى المسألة، وخلاصة المواجهة الغربية مع الحضارة الإسلامية تتبلور فى مشهد رمزى، لكنه بالغ الدلالة، مشهد يعبر عن كل مكونات المشروع الغربى، بل وكل تياراته، وإن كان تيار واحد هو الذى رسم المشهد الكاشف، وجعله فى قلب الصورة، إنه مشهد المسجد بلا مئذنة. تلك هى الغاية النهائية للمشروع الغربى تجاه العالم الإسلامى والأمة الإسلامية. مسجد بلا مئذنة، ومسلمون بلا إسلاميين، ودول عربية بلا عروبة وبلا إسلامية، ودول مسلمة بلا إسلامية. نموذج فى التصنيع الحضارى، تحت لافتات عدة، تبدأ بهيمنة الرجل الأبيض، ولا تنتهى عند العولمة، فهى مرحلة جديدة من مسيرة قديمة لا تنتهى، وكأنها ملمح من ملامح قوانين التاريخ. تلك هى المسألة إذن، مسجد بلا مئذنة.

الفكرة إذن ترتبط بعدم قدرة الغرب على التعايش مع نمط حضارى مستقل ومميز بالكامل عن المنظومة الحضارية الغربية. فمختلف التوجهات الغربية ترى أهمية سيادة نمط عالمى حاكم، وهو بالطبع النمط الغربى المتقدم، على أساس أن سيادة نمط الحضارة المنتصرة جزء من حقها التاريخى، حسب الرؤية الغربية. وكل المشاريع الغربية، بدءًا من مشروع العولمة، إلى مشروع اليمين القومى المتطرف، ترى أهمية سيادة النمط الغربى داخل الدول الغربية، بصورة تمنع وجود تنوع داخلى يهدد سيادة النمط الحضارى الغربى فى البلاد الغربية. أما على مستوى العالم، فتميل معظم الاتجاهات الغربية لتحكيم القيم الغربية الأساسية على النظام العالمى وعلى نظام الدول الداخلى، بحيث يسود نموذج حضارى واحد، بوصفه النموذج الحاكم أو القائد. وتختلف وسائل نشر هذا النموذج الحاكم بين الأساليب التى تعتمد على القوة الناعمة، وتلك التى تعتمد على القوة الخشنة.

ومركز الاهتمام الغربى بالعالم يتركز أولاً فى المنطقة العربية والإسلامية، وكان هذا هو الموقف الغربى التاريخى عبر كل العصور؛ حيث تركز السياسة الغربية على إخضاع المنطقة العربية والإسلامية للنموذج السياسى الغربى، كخطوة مركزية لتأكيد السيادة الحضارية الغربية على العالم. ولهذا يختلف مدى الشروط الغربية التى توضع على العالم الإسلامى

عن غيره من الحضارات؛ حيث تعمل القوى الغربية على فرض درجة أعلى من الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية، مقارنة بدول العالم الأخرى.

الدولة القومية القطرية

قام الغرب بتفكيك الدولة العثمانية، وزرع الدولة القومية القطرية مكانها. وتلك كانت الخطوة الأساسية الأولى التى لا يمكن أن يتنازل عنها الغرب. فالدولة القومية القطرية تمثل الركيزة الأساسية لنشر القيم الغربية المركزية، وتحقيق العولمة أو السيادة الغربية الحضارية؛ حيث إن الدولة القومية القطرية هى المستودع الرئيس للفكرة الغربية، وبدون وجودها لا يمكن زرع القيم السياسية الغربية فى المنطقة؛ لذا يقف الغرب أمام أى محاولة لاستعادة الدولة الحضارية الإسلامية العابرة للقوميات. فالنموذج الحضارى الإسلامى للدولة الذى يؤسس لوحدة الأمة الإسلامية يمثل خطوة كافية لخروج المنطقة من هيمنة القيم السياسية الغربية، وبالتالى الخروج من الهيمنة الغربية.

لهذا تمثل الحركة الإسلامية مشكلة مركزية للدول الغربية؛ حيث إنها تعمل على تحقيق الوحدة السياسية للأمة. وغالب الحركات الإسلامية يتجه نحو الخروج من النموذج القومى القطرى، ليحل محله النموذج العابر للقوميات، والمستند إلى وحدة الحضارة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية؛ لذا يشجع الغرب أى توجهات إسلامية تميل للأخذ بفكرة الدولة القومية القطرية التى تسمى أحيانًا بالدولة الحديثة أو الدولة المدنية الحديثة. فكلما عملت الحركة الإسلامية داخل حدود فكرة الدولة القومية القطرية، أصبحت أقرب لتبنى القيم السياسية الغربية المركزية. فالنموذج القومى المستند إلى العرق، أى على أساس بيولوجى مادى، يمهد لقبول الأفكار السياسية الغربية المركزية التى استندت أساسًا إلى الأساس المادى التى تقوم عليه الحضارة الغربية.

الحركة الإسلامية القومية

المتابع للرؤى الغربية حول الحركات الإسلامية، يجد أن الغرب يحاول أحيانًا التفرقة بين المعتدل والمتطرف، وهذا هو الاتجاه السائد لدى التيارات الغربية المعتدلة. ولكن التيارات اليمينية المتطرفة لا تحاول التفرقة بين الحركات الإسلامية، وتأخذ موقفًا رافضًا لكل الحركات الإسلامية، وهى لا ترفض دور هذه الحركات فى الغرب فقط، بل تعمل

على منع دورها فى البلاد العربية والإسلامية؛ لأنها تراها خطراً على هيمنة الحضارة الغربية.

ولكن التيار المعتدل فى الغرب، وهو تيار العولمة، أى تيار عولمة القيم الليبرالية الغربية على النظام العالمى وعلى نظام الدول الداخلى، يفرق بين التيارات الإسلامية المختلفة. وهو يرى ضمنًا، أن بعض فصائل التيار الإسلامى المعتدل يمكن أن يتم التعامل معها، دون أن تصبح تهديداً للعولمة، وسيادة الليبرالية الغربية كنموذج يوحد الأنظمة السياسية حول العالم.

والمدقق فى المواقف الغربية من الحركة الإسلامية المعتدلة والسلمية يجد أن الغرب يبحث عن حركة إسلامية قومية، أى حركة تقوم على الانتماء القومى القطرى، وتضع الهوية الإسلامية داخل الإطار القومى القطرى، بحيث تصبح الهوية الإسلامية جزءاً من هوية القومية التى تعبر عنها تلك الحركة، مثلها فى ذلك مثل التيارات الغربية المسيحية، والتى تعلى من شأن الهوية المسيحية كمكون مركزى للهوية القطرية.

وتحاول الدول الغربية دفع البديل الإسلامى القومى، حتى يكون بديلاً عن الحركات الإسلامية الحضارية العابرة للقومية؛ حيث ترى الرؤى الغربية، أن دمج الحركة الإسلامية فى الحياة السياسية فى الدول العربية والإسلامية يستلزم التزام تلك الحركات بالنموذج القومى القطرى، بحيث تصبح جزءاً من الدولة القومية القطرية التى أقامها الاستعمار بعد تفكيك الدولة الإسلامية. فإذا أصبحت حركة ما جزءًا من الدولة القومية القطرية، وتعمل داخل إطار المصالح القطرية فقط، دون أن تعمل من أجل توحيد الأمة الإسلامية سياسيًا، عندئذ تصبح تلك الحركة أقرب إلى تقبل التقاليد السياسية الليبرالية الغربية، ما دامت قبلت التقاليد الغربية بقبولها نموذج الدولة القومية القطرية. فهذا النموذج يمثل جوهر المشروع الغربى السياسى المعاصر.

الخطاب الإسلامى الليبرالى

تكرر الحديث عن تجديد الخطاب الدينى، وتكررت أيضًا دورات الحوار الدينى والحضارى والثقافى، وكلها تدور حول البحث عن خطاب إسلامى جديد. ولا يقصد الغرب من ذلك البحث عن خطاب التجديد الحضارى الإسلامى بالطبع؛ لأن خطاب التجديد الحضارى الإسلامى، هو خطاب توحيد الأمة واستعادة نهضتها، وهو أمر لا

يعمل الغرب على تحقيقه بالطبع، بل يعمل على عرقلته. فلدى الغرب قناعة بأن النهضة الإسلامية سوف تكون على حساب مركزه العالمى، وقدرته على قيادة العالم، وهذا أمر صحيح؛ لذا يبحث الغرب عن إمكانية بناء خطاب إسلامى جديد يتقبل القيم الليبرالية المركزية، ولا يشترط أن يتقبل المنظومة الليبرالية بالكامل؛ حيث يرى تيار العولمة الغربى أهمية وجود قدر من الخصوصية، ولكنه يرى أيضًا أن القيم الليبرالية المركزية أصبحت تمثل القيم القائدة للعالم، وأنها أفضل نموذج معاصر؛ لذا يحاول الغرب البحث عن خطاب إسلامى ليبرالى، يتقبل القيم الغربية الليبرالية، خاصة حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأقليات والديمقراطية والرأسمالية، بالطبع بالإضافة لنموذج الدولة القومية القطرية.

والأمر لا يتعلق بالمعنى اللفظى لتلك الكلمات، فكل حضارة لها نموذج خاص بها يتعلق بحقوق الإنسان، وما يتكلم عنه الغرب هو المفهوم الغربى لحقوق الإنسان وغيرها من القيم المركزية. ويتضح من الرؤية الغربية أن قيام خطاب إسلامى ليبرالى يؤدى إلى ترويج القيم الغربية المركزية، فى بيئة لها انتماء دينى قوى؛ مما يعضد فكرة الارتكاز على قيم عالمية يلتزم بها الجميع، وهى بالطبع قيم غربية. وبهذا يتم التوصل لخطاب إسلامى مساند لهيمنة القيم الغربية المركزية، ومساند لقيادة الغرب للعالم.

ويتم ذلك تحت لافتة وجود حضارة إنسانية عامة؛ حيث يسوق الغرب فكرة أن كل الحضارات تمثل تكوينات فرعية من حضارة إنسانية عامة، وتلك الحضارة هى التى يعرفها بالقيم الإنسانية، أى المشترك الحضارى الإنسانى العام. ولكن أى مدقق فى تلك القيم الإنسانية سيجد أنها القيم الليبرالية الغربية. والمقصود من تلك الفكرة أن يعيد العالم بناء حضاراته المختلفة داخل النموذج المعاصر السائد، حتى يصبح عصريًا. فالمشكلة ليست فى وجود خطاب إسلامى له تميزه، ولكن القضية تكمن فى مدى التزام هذا الخطاب بالقيم الأساسية الليبرالية. فالدول الغربية ترى أن سيادة تلك القيم هى التى تحمى مصالحها.

المسلم فى الغرب

يمثل التواجد الإسلامى فى الغرب نقطة مهمة فى مشروع العولمة. فكلما كان المسلم

الغربى ممثلاً لنموذج إسلامى غربى، أى إسلامى ليبرالى، أمكن تحقيق النموذج الإسلامى الغربى على أرض الواقع، ثم إعادة تصديره للعالم العربى والإسلامى؛ لذا يعد دمج المسلمين فى المجتمعات الغربية من أهم التحديات التى تواجه الدول الغربية، فإذا فشل الغرب فى تحقيق نموذج الإسلامى الليبرالى فى الغرب، فإنه لن ينجح فى زرع هذا النموذج فى العالم العربى والإسلامى؛ لذا يرى تيار العولمة خطراً شديداً يتهدد مشروعه بسبب التيار اليمينى القومى المتطرف فى الغرب؛ حيث إن هذا التيار يحاول منع اندماج المسلم فى المجتمع الغربى، ويحاول حرمان المسلم من أى شىء يميزه، ووضعه تحت التنميط الحاد، حتى تختفى أى ملامح إسلامية. وبهذا يفشل التيار اليمينى القومى كل محاولات التوصل لنموذج المسلم المتغرب، أو المسلم الليبرالى. فالتيار القومى يريد طرد الأجانب، خاصة المسلمين، ويريد فرض الهيمنة الغربية على العالم العربى والإسلامى بالقوة العسكرية المباشرة. ولكن تيار العولمة يريد نشر نموذج إسلامى غربى، أو إسلامى ليبرالى، من خلال القوة الناعمة؛ لذا فإن كل ما يقوم به تيار يهدمه التيار الآخر؛ مما يجعل مشروع العولمة متعثراً، بجانب تعثر مشروع الهيمنة العسكرية بسبب المقاومة، خاصة الإسلامية.

مسجد بلا مئذنة

يمكن أن يكون المسجد بلا مئذنة، ولكن الدلالة الرمزية لتلك المعركة تكشف الموقف الغربى فى مجمله، بل وتكشف الموقف المشترك بين التيار اليمينى القومى المتطرف، وتيار العولمة الليبرالى. فكل التيارات تعمل على تحفيز نموذج إسلامى جديد، لا يمثل مجمل المنظومة الإسلامية، بل جزءاً منها، أى أن كل التيارات الغربية تبحث فى النهاية عن الإسلامى الجزئى. فيصبح المسجد بلا مئذنة، والمسلمة بلا حجاب، أو بلا نقاب، والحركة الإسلامية بدون هدف توحيد الأمة، والمشروع الإسلامى بدون الدولة الحضارية العابرة للقوميات، والخطاب الإسلامى بدون تطبيق الشريعة الإسلامية. وهكذا يبحث الغرب عن إسلامى جديد، بالقوة الناعمة أحياناً، وبالقوة الخشنة أحياناً، ولكنه لن يتوقف عن المحاولة، حتى يحافظ على سيادته الكونية.

(٤)
الخلافة الإسلامية والإسلامى الجديد

ليست معركة واحدة تلك التى تدور بين الهيمنة الغربية والحركة الإسلامية، بل معارك متشابكة ومترابطة. وفى داخل تلك المعارك مواجهات ضمنية، تكشف عن حقيقة المشكلة، وحقيقة الخلاف بين المشروع الإسلامى والمشروع الغربى. ففى قلب المعركة بين العولمة كمشروع غربى، والمشروع الحضارى الإسلامى، نجد مسألة الخلافة الإسلامية فى مرمى النيران. فهى الحاضر الغائب فى كل معارك الغرب مع الحركة الإسلامية، وفى كل معارك العلمانية مع المشروع الإسلامى، وأيضًا فى معارك النخب الحاكمة والنخب العلمانية مع الحركة الإسلامية. ويمكن القول بأن الوحدة السياسية الإسلامية تمثل جوهر المعركة؛ لذا يتم حصار الفكرة من كل الأطراف المعادية أو المناوئة للمشروع الإسلامى، حتى تتضاءل مكانة الوحدة السياسية للأمة فى الخطاب الإسلامى، وتتراجع كشعار رئيس للحركة الإسلامية.

فشعار الخلافة الإسلامية، والدولة الإسلامية الواحدة، يعبر عن الحلم الذى يراود ملايين الأمة الإسلامية، ويمثل اللافتة التى تجمع كل البلاد العربية والإسلامية معًا، والعنوان الأبرز للتاريخ الناهض للأمة الإسلامية. وهو شعار يملك من القوة ما يجعله شعارًا يجمع الأمة، ويوحد توجهها، ويدفعها لتحقيق وحدتها؛ لذا تم حصار هذا الشعار، والضغط على الحركة الإسلامية حتى تضع الشعار فى موضع ضمنى فى خطابها، بل واعتبر الشعار فى حد ذاته نوعًا من العداء للدولة القومية القطرية القائمة.

الغرب وذكريات التاريخ

بالنسبة للدول الغربية تمثل فكرة استعادة الدولة الإسلامية الموحدة، مشروعا لبناء كيان دولة عظمى. وهو ما يعنى ضمنا تحدى الدول الغربية وأمريكا، بوصفها القوى العظمى فى عالم اليوم. ولا يمكن أن يستمر الغرب فى تفوقه على مختلف دول العالم، إذا تم بناء دولة الوحدة الإسلامية والتى سوف تقع على الحدود الجنوبية للغرب، وتفصل الغرب عن بقية دول العالم، وتحتل منطقة قلب العالم. فإذا قامت دولة للوحدة الإسلامية، لن يستمر

الغرب كقوة عظمى. والأهم من ذلك، أن دور الحضارة الغربية بوصفها الحضارة المتقدمة والمهيمنة على العالم سوف ينتهى.

إن حلم العولمة، وهو حلم هيمنة الليبرالية الغربية على العالم، سوف ينتهى إذا قامت دولة إسلامية موحدة؛ لأنها سوف تجعل الحضارة الإسلامية مهيمنة على جزء مهم من العالم، وبهذا تقوم حضارة أخرى تنافس الحضارة الغربية، وتقف كحائط صد يمنع هيمنة الحضارة الغربية على العالم.

وحلم دولة الوحدة الإسلامية يعيد للغرب تاريخه مع الدولة الإسلامية فى مراحلها المختلفة. فلم يستطع الغرب تحقيق هيمنته وسيادته العالمية، إلا بسقوط دولة الخلافة الإسلامية التى مثلت آخر تحدٍّ حضارى عالمى للدول الغربية. وقد تمكن الغرب بعد تفتيت الدولة العثمانية من السيطرة على المنطقة العربية والإسلامية، وبعدها تمكن من السيطرة على العالم. فمن يحتل قلب العالم، يستطيع أن يحكم العالم، وقلب العالم هو المنطقة العربية والإسلامية جغرافيًا، وهو أيضًا قلب العالم حضاريًا. وتلك واحدة من تجليات أمة الوسط، فهى تمثل قلب العالم، وتمثل وسطه، وهى المنطقة التى تحقق فيها القوى الاستعمارية هيمنتها وسيادتها، وهى أيضًا المنطقة التى تسقط فيها القوى الاستعمارية وتهزم.

وعندما يتحرر قلب العالم ووسطه، وتتحرر أمة الوسط وتبنى وحدتها وحضارتها، يتحرر العالم. فدولة الحضارة الإسلامية تحرر العالم، ودولة الحضارة الغربية تستعمر العالم. تلك هى المقابلة والمفارقة، التى تجعل الحرب الخفية على فكرة الدولة الإسلامية هى جوهر المعركة الراهنة، وجوهر معارك المستقبل.

لذا عمل الغرب على تسكين الحركة الإسلامية داخل حدودها، وواجهها بمختلف الأشكال، وحاول حصار فكرتها. فالدول الغربية يتراوح موقفها بين العداء للحركة الإسلامية، أو حصارها فى نطاق قطرى. ومن هنا تأتى فكرة دمج الحركة الإسلامية فى العملية السياسية، والمقصود منها جعل الحركة الإسلامية جزءًا من التيارات السياسية المتنافسة داخل إطار الدولة القومية القطرية، والتأكد من التزام الحركة الإسلامية بشروط العمل داخل الدولة القطرية.

إسرائيل والوحدة الإسلامية

أما المشروع الغربى الصهيونى فى المنطقة، الذى يهدف لبناء دولة احتلال إسرائيلى فى فلسطين، فلم يكن إلا مشروعًا لمنع وحدة الأمة الإسلامية، وتفتيتها إلى دول قطرية. ودولة الاحتلال الإسرائيلى زُرعت فى المنطقة لمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية، أكثر من أى هدف آخر. وفى المقابل فإن قيام دولة الوحدة الإسلامية ينهى المشروع الصهيونى، وينهى دولة الاحتلال الإسرائيلى، والتى سوف تصبح دولة محتلة لجزء من أرض دولة الوحدة الإسلامية، وسوف تصبح نقطة عدوانية داخل محيط واسع، وهو دولة الوحدة الإسلامية، ولن تستطيع البقاء أو حماية مشروعها العدوانى.

لذا يصبح بقاء الكيان الصهيونى مهمًا لحماية المشروع الغربى، وحماية الهيمنة الغربية على المنطقة، كما يصبح ضروريًا لمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية، وعليه يصبح قيام تلك الدولة هو نهاية هذا المشروع الاستعمارى الاستيطانى.

الدولة القطرية وتلك الإسلامية

لم يكن أمرًا عبثيًا ذلك الذى تحقق بترك الاستعمار للدولة التى بناها فى بلادنا، بل كان ذلك هو ذروة انتصار الاستعمار الغربى. فما سمى بعصر الاستقلال، لم يكن استقلالاً، ولكنه كان فى الواقع تأبيد لحالة الاستعمار. فقد سيطر الاستعمار الغربى على معظم دول المنطقة العربية والإسلامية، وقام بتفتيت دولة الخلافة، وأقام دول قطرية يحكمها فى تلك البلاد، وبهذا أصبح لدينا دولة قومية قطرية بناها الاستعمار. وعندما بدأت حركة التحرر الوطنى فى منتصف القرن العشرين، وتم طرد قوات الاحتلال، بقيت الدولة القومية القطرية التى صنعها الاستعمار، وتحول الحكم فيها من المحتل الغربى إلى القيادات المحلية، وبدا ذلك وكأنه نوع من الاستقلال، وفرحت به الشعوب، ولكن الحقيقة كانت على خلاف ذلك، فقد ترك الاستعمار دولته القومية القطرية، وسلمها إلى قيادات محلية، فاستمر مشروع الاستعمار بأيد محلية، وتم تكريس وجود الدولة القومية القطرية التى تنهى كل أحلام بناء دولة الوحدة الإسلامية، وأصبحت تلك الدولة هى عنوان الاستقلال، وهو استقلال مزيف. فهو استقلال من الحاكم الأجنبى، ولكنه خضوع لنموذج أجنبى للدولة. وعندما غمرت مشاعر الاستقلال الشعوب المحررة من الاحتلال العسكرى، تم تمرير

الاحتلال الأخطر، وهو احتلال الدولة القومية القطرية الغربية للبلاد العربية والإسلامية، لتصبح هذه الدولة هى التى تمنع قيام الوحدة الإسلامية، وهى التى تحمى المصالح الغربية فى المنطقة.

فليست دولة الكيان الصهيونى وحدها هى التى تحمى المصالح الغربية وتمنع وحدة الأمة، بل إن نموذج الدولة القومية القطرية يحمى أيضًا المصالح الغربية، ويمنع قيام الوحدة الإسلامية، ويجعل الحكام المحليين حراسًا لمشروع الهيمنة الغربية، ويقيم حاجزًا بين الأمة الإسلامية والقوى الغربية، متمثلاً فى نوع جديد من الاستعمار المحلى. فالنخب الحاكمة هى نخب محلية، ولكنها تحكم من خلال نموذج دولة استعمارى، وضع حتى يستعمر إرادة الأمة ويفرض عليها الهيمنة الغربية.

فجوهر المشروع الغربى السياسى يتمثل فى الدولة القومية القطرية، باعتبارها حاملة للفكرة الغربية السياسية التى تجعلها تابعة للمشروع الغربى الحضارى؛ لذا يصبح بقاء الدولة القومية القطرية فى البلاد العربية والإسلامية كافيًا لبقاء الهيمنة الغربية على المنطقة، كما يصبح بناء دولة الوحدة الإسلامية كافيًا لنهاية الهيمنة الغربية على المنطقة.

نخبة الدولة القطرية

بات واضحًا موقف النخب الحاكمة من الحركة الإسلامية، فهى ترى أن تلك الحركات تتجاوز حدود الدولة وفكرتها، وتتجاوز حدود القومية والقطرية؛ لذا تتجه النخب الحاكمة لشن حرب على الحركة الإسلامية، أو إلى حصار الحركة الإسلامية داخل إطار العمل السياسى القومى القطرى. وإذا تابعنا موقف النخب الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية، سنجدها تحاول منع أى ترابط للحركة الإسلامية عابر للقومية، وتمنع أى تضامن عابر للقومية، كما تمنع أى نوع من التعضيد العابر للقومية. فكلما استطاعت الحركة الإسلامية تقوية وحدة الأمة، أصبحت قادرة على تحويل حلم دولة الوحدة الإسلامية إلى حقيقة، بل أصبح مجرد الحديث عن الوحدة الإسلامية كافيًا لدخول الحركة الإسلامية فى مواجهة مع النظم الحاكمة.

فلقد تحولت النخب الحاكمة إلى جزء لا يتجزأ من فكرة الدولة التى تحكمها، وبغض النظر عن طبيعة النخب الحاكمة وأدائها، فقد أصبحت ابنة للفكرة القومية القطرية، وارتبط

مصيرها وبقاؤها ببقاء الفكرة القومية القطرية، وأصبحت تلك النخب تحارب معركة الدول الغربية نيابة عنها، وتعمل على منع قيام الوحدة الإسلامية؛ لذا يمكن اعتبار النخب الحاكمة بمثابة استعمار محلى، أو اعتبارها وكيلاً عن الاستعمار الغربى؛ لأنها أصبحت حائط الصد الأول أمام مشروع بناء الدولة الإسلامية الموحدة.

نخب ضد الوحدة الإسلامية

كل خطاب النخبة العلمانية الموجه للحركة الإسلامية، يحاول حصار فكرة الوحدة الإسلامية، أو الجانب العالمى من المشروع الإسلامى، وكل الهجوم ينصب على أممية المشروع الإسلامى، وأممية الحركة الإسلامية. ولهذا تقوم وسائل الإعلام بحصار تلك الفكرة، ومحاولة تصويرها وكأنها خروج على الانتماء الوطنى، واعتبار الحركة الإسلامية متجاوزة للانتماء الوطنى، ولها انتماء آخر. وتستمر تلك المعركة لعقود طويلة، وهى تحاول فرض الوطنية بالمعنى القومى القطرى على خطاب الحركة الإسلامية، حتى يتضاءل الوزن النسبى لشعار الوحدة الإسلامية، ويتحول الخطاب السياسى للحركة الإسلامية إلى الإطار الوطنى الضيق.

ومرة أخرى يتأكد أن فكرة دمج الحركة الإسلامية فى الحياة السياسية، تعنى أن الحركة الإسلامية يمكن دمجها بعد تخليها عن فكرة الوحدة الإسلامية، أو البعد العالمى من مشروعها. وبهذا يتم الضغط على الحركة الإسلامية لتتحول إلى حركة إسلامية وطنية، تقوم داخل إطار قومية قطرية محددة، وتتوقف كل أهدافها وغاياتها على النطاق القومى القطرى. وتتم عملية متصلة لعزل الحركة الإسلامية عن فكرة الوحدة الإسلامية وشعار الخلافة الإسلامية، ويصبح تبنى الحركة الإسلامية لفكرة الخلافة كافيًا لإعلان الحرب على الحركة الإسلامية. وكأن الجزرة التى تقدم للحركة الإسلامية، هى التخلى عن فكرة الوحدة الإسلامية، والعصا هى الحصار والضربات الأمنية، وتحويل المواجهة معها إلى حرب دولية. وهو ما يتأكد من الحساسية الشديدة تجاه وجود أى كيان دولى للحركة الإسلامية، لدرجة تجعل الحركة الإسلامية نفسها غير قادرة على العمل على مستوى دولى، رغم أن مشروعها فى النهاية عالمى؛ لأنه مشروع بناء دولة عالمية تمثل كل الأمة الإسلامية.

كان من نتيجة ذلك الحصار الشديد لفكرة دولة الوحدة الإسلامية، هو ظهور من يحاول تبنى المشروع الإسلامى بدون فكرة دولة الخلافة الإسلامية، أو الدولة الإسلامية. لأن شعار الدولة الإسلامية نفسه يحوى ضمنًا معنى الدولة الإسلامية الواحدة، أى دولة الخلافة الإسلامية. ولهذا ظهر فى الساحة الإسلامية توجهات أو كيانات تحمل المشروع الإسلامى مجردًا من مشروع دولة الوحدة الإسلامية، ومثَّل هذا النجاح الأهم للدول الغربية، ولعملية حصار الحركة الإسلامية. فقد بدأت رحلة تصنيع حركة إسلامية قومية قطرية، تحوى بداخلها بذور المشروع الغربى، من خلال توجهها القومى القطرى، حتى تصبح مؤهلة للقيام بدور المستعمر المحلى، أو وكيل الغرب، ويتم تسليمها الدول القومية القطرية التى أقامها الاستعمار وحكمتها نخب محلية استبدت وفسدت، وأصبح المطلوب غربيًا هو التوصل لنخب جديدة تتولى قيادة الدولة القومية القطرية، وتحافظ عليها، وتمنع قيام أى شكل من أشكال الوحدة الإسلامية، وتمنع بالتالى قيام دولة الوحدة الإسلامية.

الإسلامى الجديد

فالغرب يبحث عن إسلامى يحمى الدولة القومية القطرية، ويمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية، وهو إسلامى جديد، إسلامى مصنع، فى زمن تصنيع البشر. وذلك سوف يكون الانتصار الأكبر للغرب، عندما يتوصل إلى صيغة إسلامية يدعمها، تقوم على منع أى محاولة لقيام دولة الوحدة الإسلامية، وفى نفس الوقت يظل لها عنوان إسلامى؛ مما يجعلها أكثر شعبية من النخب الحاكمة، ويوفر لها دعمًا شعبيًا، يعضد مكانتها فى الحكم. ويصبح الإسلامى هو حامى حمى الدولة القومية القطرية، بعد أن تنازل عن حلم الوحدة الإسلامية.

ودولة الوحدة الإسلامية، ليست فقط حلمًا، بل هى تمثل عنوانًا للوحدة السياسية للأمة، وهى بهذا أول طريق نهضتها؛ لأنها أمة تتحقق قوتها فى وحدتها، وبها تستطيع النهوض. والاستغناء عن هدف وحدة الأمة، هو استغناء عن هدف النهضة، وبهذا نجد أمامنا إسلاميًا جديدًا، يحمى المشروع الغربى فى المنطقة، ويمنع قيام دولة الوحدة الإسلامية، ويحول المشروع الإسلامى إلى مشروع قومى قطرى، يستند إلى القومية

والعصبية، مثله فى ذلك مثل الفلسطينى الجديد الذى يتم تصنيعه لحماية أمن الاحتلال الإسرائيلى.

ولكن أى إسلامى هذا؟! إسلامى بدون دولة إسلامية، ومشروع إسلامى بدون خلافة إسلامية، تلك هى المسألة، وجوهر الصراع مع الحضارة الغربية المهيمنة. وهى معركة يتحقق فيها النصر للغرب، عندما يتم حصار المشروع الإسلامى داخل القومية القطرية، ويتحقق فيها النصر للمشروع الإسلامى عندما يخرج من حصار القومية القطرية، ويعلن حلم أمته، المتمثل فى استعادة دولة الوحدة الإسلامية.

(٥)

مطلوب غربيًا..إسلامى نصف الوقت

بات واضحًا أن الحركة الإسلامية أصبحت واقعًا لا يمكن تجاوزه، وحقيقة اجتماعية لا يمكن تجاهلها؛ لذا أصبح المطلوب اختراقها أو استقطابها، والعمل على إعادة تشكيل برنامجها السياسى. فالحركة الإصلاحية الإسلامية، بما توفر لها من تأييد شعبى واسع، أصبحت جزءًا محوريًا من تركيبة المجتمعات العربية والإسلامية، وأصبحت شعبيتها تتعمق مع مرور الوقت، وتتزايد فى بعض المراحل؛ مما جعل فكرة التخلص منها غير عملية. وهو ما جعل الغرب يفكر فى كيفية التعامل مع الحركة الإصلاحية الإسلامية، وتوجهت مراكز الأبحاث الغربية إلى دراسة تلك الحركة بصورة مكثفة. وفى نفس الوقت، بدأت النخب الثقافية العلمانية فى البلاد العربية والإسلامية تدرك أن استئصال الحركة الإصلاحية الإسلامية غير ممكن، والتعامل معها أصبح واقعًا لا مفر منه. أما أنظمة الحكم، فرغم إدراكها لاستحالة التخلص من الحركة الإسلامية، فإنها ما زالت تعيش هواجس الخوف منها؛ لأنها يمكن أن تكون بديلاً عنها فى المستقبل.

والدول الغربية لها موقف مختلف عن الأنظمة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية، فالأخيرة تريد البقاء فى الحكم بأى ثمن، ولكن الدول الغربية يمكنها التعامل مع نخب حاكمة جديدة، إذا ضمنت حماية مصالحها؛ لذا بدأ التفكير فى الصيغة التى تحقق المصالح الغربية إذا وصلت حركة إسلامية للحكم، وبدأ التفكير فى نوعية الحركة الإسلامية التى لا يمثل وصولها للحكم خطرًا على المصالح الغربية فى المنطقة. ففتح باب الجدل حول ما

سمى بالإسلامى المعتدل، أى الإسلامى المعتدل من وجهة النظر الغربية، وليس من وجهة نظر الشعوب العربية والإسلامية. وفى طريق البحث عن الإسلامى المعتدل غربيًا، بدأت تتشكل ملامح الحركة الإسلامية المقبولة غربيًا، والتى يمكن أن تمثل نموذجًا يتم تسويقه للحركات الإسلامية الأخرى، كنموذج يتم دعمه غربيًا؛ مما يعنى أن من يتبناها يمكن أن يجد دعمًا غربيًا، أو على الأقل لا يجد معارضة غربية لوصوله للحكم.

ولكن الأمر لم يتعلق فقط بالمصالح الغربية، فليس المطلوب فقط من الحركة الإسلامية أن تحمى بعض المصالح الغربية فى المنطقة، مثل المصالح الاقتصادية والتجارية، وليس المطلوب فقط قبول وجود دولة الاحتلال الإسرائيلى، بل اتضح أن المطلوب أيضًا تبنى رؤية تتفق نسبيًا مع التصور السياسى الغربى، فالأمر لا يتعلق بسلوك الحركة الإسلامية تجاه الغرب فقط، بل يتعلق أيضًا برؤيتها وسياستها الداخلية والخارجية. فمصالح الغرب ليست فى احتياجاته الاقتصادية والتجارية فقط، ولكن مصالح الغرب تتعلق أيضًا بنشر رؤية سياسية بعينها وتعميمها فى مختلف دول العالم. فلدى الغرب معيار ونموذج سياسى، يريد تعميمه على مختلف دول العالم، ثم يمكن لكل طرف أن يتميز داخل هذا النموذج المعد سلفًا.

لذا تحاول الجهات الغربية معرفة موقف الحركة الإسلامية من عدة قضايا رئيسة، مثل المرأة والأقليات وحقوق الإنسان، وحرية تغيير الدين، والموقف من اتباع العقائد غير السماوية، وغيرها من القضايا. وتعتبر تلك القضايا مؤشرًا على بنية التصور السياسى للحركة الإسلامية، وعليه يتم قياس موضع الحركة الإسلامية من النموذج السياسى الغربى طبقًا لتلك المعايير. ويتحدد طبقًا لذلك مدى تعارض الحركة الإسلامية مع المعيار الغربى الليبرالى، بوصفه المعيار الذى يتم فرضه عالميًا. نظرًا لوجود تعارض حضارى بين المنظومة الحضارية الإسلامية والمنظومة الحضارية الغربية أصبح الحل فى التفرقة بين المعايير الحاكمة للمجال السياسى، وتلك التى تحكم المجال الاجتماعى والثقافى. وبدأ الترويج لفكرة خصوصية المجال السياسى، وأنه يخضع لمعايير عالمية يتفق فيها جميع البشر. وكأن هناك حاجات أساسية لدى كل البشر، وتلك الحاجات تحتاج لتصميم النظام السياسى طبقًا لقواعد عالمية متفق عليها، وهى فى الواقع القواعد التى أسستها الحضارة الغربية، أى قواعد الليبرالية السياسية الغربية.

قليل من العلمانية يصلح السياسة

والمتابع لتحولات تلك الفكرة التى تؤسس لما سمى بدمج الحركة الإسلامية فى المجال السياسى المعاصر، يرى أن مدخلها يبدأ من فكرة العلمانية الجزئية. فالعلمانية كمنظومة فكرية تقوم على استبعاد دور الدين من المجال العام، وحصره فى المجال الفردى والخاص. ولكن العلمانية طبقت بأكثر من تصور، فكانت العلمانية الجزئية تستبعد الدين من المجال العام ومن الدستور والقانون والنظام السياسى والدولة، وتترك مساحة لدور الدين فى الحياة الاجتماعية والفردية الخاصة. ولكن بجانب العلمانية الجزئية ظهرت العلمانية الشاملة التى حاربت دور الدين حتى فى المجال الاجتماعى والفردى، وبالتالى أدت إلى غياب شبه كامل للدين، وهو ما حدث فى معظم الدول الأوروبية، ولكن العلمانية الجزئية سمحت باستمرار وجود الدين فى حياة الأفراد، بل وسمحت أيضًا بتأثير الدين على السياسة، بحكم تأثيره على الأفراد، كما يحدث فى أمريكا.

وعليه تصبح العلمانية الجزئية هى الحل، فهى وسيلة لبناء النظام السياسى طبقًا لتقاليد النموذج السياسى الغربى، وتسمح بتطبيق الليبرالية الديمقراطية، وحماية نموذج الدولة القومية القطرية دون معاداة الدين، ودون حصار لدور الدين فى الحياة الاجتماعية والفردية. وهذا النموذج العلمانى الجزئى يمكن تطويره، ليصبح حاميًا للدين ولممارسة العقائد الدينية، وحاميًا لحرية العبادة والاعتقاد، طبقًا لقواعد الحرية الفردية الليبرالية. كما يمكن للنموذج العلمانى الجزئى أن يراعى بعض القواعد الدينية عند وضع القوانين، خاصة إذا كانت تمس حياة الفرد، وتمس دينه واعتقاده. وبهذا لا تكون العلمانية الجزئية فى حرب مع الدين، بل يحدث تقسيم نفوذ بين العلمانية والإسلامية، فتصبح العلمانية حاضرة فى السياسة، والإسلامية حاضرة فى المجال الاجتماعى والثقافى والفردى.

والعلمانية الجزئية لا تتعارض مع كون الدين مكونًا للهوية، ولا تعترض على أن يكون الدين مؤثرًا على مصادر التشريع، فالدين يمكن أن يقوم بدور من خلال تأثيره على الأفراد؛ مما يجعله مؤثرًا على الرأى العام. وهو ما يفتح الطريق أمام دور معقول للدين، فيتم تجنب الصدام بين العلمانية والإسلامية.

تسويق العلمانية الجزئية

حتى يتم إقناع الحركة الإسلامية بالعلمانية الجزئية، يتم تسويقها بصور مختلفة. فهى مرات تسوق بوصفها نوعًا من الإجراءات والأدوات الهادفة للتمييز بين العمل السياسى والعمل الدينى، ومرات تسوق بوصفها معايير دولية ضرورية للنظام السياسى الناجح. ولكنها فى أغلب المرات تسوق بوصفها الطريقة الوحيدة لتحقيق المساواة بين الناس جميعًا؛ مما يعنى أن أى منظومة أخرى، ومنها المنظومة الإسلامية، لن تحقق المساواة بين الجميع، بقدر ما يمكن تحقيق تلك المساواة من خلال المعايير السياسية الليبرالية.

وهنا يأتى دور المواثيق الدولية التى عملت الدول الغربية على جعلها دستورًا دوليًا عبر العقود الماضية. فتلك المواثيق أصبحت تمثل الإطار الحاكم لأى نظام سياسى، رغم أن الواقع يؤكد على أن كل حلفاء الغرب من النخب الحاكمة يخالفون تلك المواثيق، ولكن أى نظام حكم يأتى بغير رغبة الغرب سوف يتم ابتزازه بتلك المواثيق الدولية، فإذا رفض الخضوع لها، سيصبح نظامًا مارقًا.

وضمنًا نجد أن الغرب يحاول وضع قواعد محددة للشرعية الدولية، وهى شرعية غربية فى الواقع، بحيث يصبح أى نظام حكم خاضعًا لتلك الشرعية الغربية. ويصبح من الصعب أن تصل للحكم قوى سياسية لا تحظى بالقبول الدولى، أى الغربى. كما أن الدول الغربية هى السند الرئيس للنخب الحاكمة المعادية للحركة الإسلامية، وبالتالى فهى قادرة على تعضيد تلك النخب لمنع الحركة الإسلامية من الوصول إلى الحكم.

فالدول الغربية تملك العصا، والمتمثلة فى الحصار والتحالف مع الاستبداد المحلى، وتملك أيضًا الجزرة، وهى السماح للحركة الإسلامية بالوصول للحكم، ولكن ثمن الجزرة ضُمن أثمان أخرى، هو القبول بالعلمانية الجزئية.

والإسلامية الجزئية تكملها

وفكرة العلمانية الجزئية تسمح بتسويق فكرة الإسلامية الجزئية؛ حيث يتم الترويج لفكرة أن المرجعية الإسلامية هى مرجعية أخلاقية عامة، وهى مخزن للقيم. وعليه تصبح الفكرة الإسلامية هى مصدر الأخلاق والقيم، وتصبح العلمانية الجزئية هى مصدر قواعد

العمل السياسى، أى مصدر الدستور. وتصبح الإسلامية الجزئية وسيلة لنشر الأخلاق الإسلامية فى المجتمع وفى حياة الفرد، كما تصبح وسيلة لنشر الأخلاق الإسلامية فى المجال السياسى والاقتصادى؛ حيث تتحول الفكرة الإسلامية إلى نموذج أخلاقى، يتم دعم الحياة العامة به، وبصورة تجعل تلك الحياة منضبطة أخلاقيًا بالإسلامية الجزئية، ومنضبطة قانونيًا بالعلمانية الجزئية.

وبهذا يتم تقسيم الأدوار بين العلمانية الجزئية والإسلامية الجزئية، ويمكن بعد ذلك الحديث عن أهمية التكامل بين العلمانية الجزئية والإسلامية الجزئية؛ حيث تهيمن كل فكرة على مجال، ويحدث تكامل بينهما، على أساس أن العلمانية الجزئية هى نظام سياسى، والإسلامية الجزئية هى نظام اعتقادى وأخلاقى وقيمى. ويتم الترويج لفكرة دمج العلمانية الجزئية فى المشروع الإسلامى، بوصفها النموذج السياسى الحديث، والذى يحقق المعاصرة والحداثة السياسية، ويناسب نموذج الدولة القومية القطرية القائم، ويحظى بدعم غربى.

إسلامى نصف الوقت

لقد أصبح مطلوبًا على المستوى الدولى، لشغل وظيفة الحاكم فى أى دولة عربية أو إسلامية، إسلامى جزئيًا وعلمانى جزئيًا، ويحظى بدعم شعبى، ويتوافق مع المعايير الغربية السياسية، ويمثل نموذجًا جيدًا للديمقراطية وعدم الفساد، فيصبح بديلاً معقولاً للأنظمة الفاسدة المستبدة الفاقدة لأى تأييد شعبى. ومطلوب من الإسلامى الجزئى، أن يكون علمانيًا لنصف الوقت، وإسلاميًا لنصف الوقت، فليس المطلوب منه أن يكون علمانيًا لكل الوقت؛ لأنه سوف يفقد شعبيته، ويتحول إلى مستبد آخر، فيصبح فاسدًا. ولكن المطلوب منه أن يكون علمانيًا فى السياسة، وفيما بعد السياسة يمكنه أن يكون إسلاميًا كما شاء.

وترى العديد من الدوائر الغربية أن ذلك النموذج تحقق فى حزب العدالة والتنمية التركى، ولهذا يروج للحزب بوصفه ممثلاً للمواصفات المطلوبة فى الإسلامى الجزئى. فمن يقبل بهذا النموذج يمكنه التفاوض على الوظيفة، وبشروط مغرية. فالمعروض هو مقعد السلطة، فى بلاد تعرف نماذج نادرة للاستبداد. وقد يكون من الخير تغيير الاستبداد بالديمقراطية، وتغيير الفساد بالشفافية، حتى وإن لم يتم تغيير العلمانية بالإسلامية، فلكل صفقة ثمنها.

لذا يمثل حزب العدالة والتنمية التركى التجربة الحرجة، فقد يكون حزبًا اشترى العلمانية الجزئية مؤقتًا، ليحصل على التأييد الغربى، ويؤسس لنظام ديمقراطى وشفاف، ولكنه لم يتنازل بعد عن مشروعه الإسلامى، وجعله مشروعًا مؤجلاً، يتم الاقتراب منه تدريجيًا، وسوف يرفض الغرب ذلك ويحاول منعه. وقد يكون الحزب قد استقر على ما هو ممكن ومتاح، وأصبح أول وربما آخر حزب علمانى جزئى له جذور إسلامية يصل للحكم. فإن لم تؤد محاولة استغلال الفرصة المتاحة إلى اختراق المشروع الإسلامى للحصار المحيط به، فسوف تصبح مجرد تنازل عن المشروع. فهى صفقة مع الغرب، ونتائجها سوف تحدد ما الذى تم بيعه فى تلك الصفقة.

(٦)

منتج إسلامى.. طبقًا للمواصفات الغربية

تستخدم المواصفات القياسية لتحديد شروط المنتجات والسلع، طبقًا للشروط الصحية والبيئية. وعندما تطلب الدول الغربية منتجات من دول العالم، تطلبها طبقًا للمواصفات القياسية الغربية. فكل دولة تحدد المواصفات اللازم توفرها فى السلع، حتى يسمح لها بدخول البلاد. وهو أمر مفهوم؛ حيث إن تلك السلع سوف تستهلك داخل الدولة، طبقًا لمعاييرها الصحية والبيئية ومعايير استهلاك الطاقة، وغيرها. فكل دولة من حقها أن تستورد ما تريد، ولكن يلاحظ أحيانًا تطور المعايير القياسية لمجالات خارج مواصفات المنتج نفسه، فيوضع شرط مثلاً ألاَّ تكون السلعة قد اشترك فى إنتاجها أطفال، لمحاربة عمالة الطفل. ويفهم من ذلك، أن الدولة المستوردة لا تريد أن تكون شريكة فى استغلال الأطفال، أو شريكة فى منتج انطوت عملية تصنيعه على جريمة. وشروط السلع المستوردة فى النهاية تخضع لمعايير المشترى، ففرض المواصفات يأتى من قبل المشترى الذى يحدد السلعة التى يريد أن يدفع ثمنها.

ولكن الأمر تطور إلى ما هو أكثر من هذا؛ حيث ظهرت المواصفات القياسية لطريقة إنتاج السلعة، وليس فقط المواصفات القياسية لجودة السلعة نفسها. وظهرت شهادات الجودة التى تمنح للشركات التى تستخدم أساليب إدارية محددة، فأصبحنا بصدد تنميط لطرق الإدارة نفسها؛ حيث يتم استيراد السلع من الشركات التى تتبع نمطًا إداريًا معتمدًا من

مؤسسات الجودة الغربية. وهو أمر غير مبرر؛ لأن الأهم هو مواصفات المنتج، وليس الطريقة الإدارية المتبعة داخل المؤسسة. وهنا قيل إن المنتج الذى يخرج من عملية إدارية جيدة هو منتج جيد. وأصبحت العملية الإدارية جزءًا من مواصفات المنتج. ومعنى ذلك، أن أى محاولة للتطوير فى العملية الإدارية والإجرائية يجب أن تلتزم بالنمط الإدارى الغربى، ولا توجد مساحة للتطوير والابتكار خارج ما هو معتمد من العالم الغربى.

ولقد دار بين اليابان وأمريكا جدل حول الأنظمة الإدارية للشركات اليابانية، فى تسعينيات القرن العشرين، وإبان الصعود القوى للاقتصاد اليابانى. فأرادت أمريكا من اليابان أن تلتزم بنظم الإدارة الغربية، ولكن الشركات اليابانية رفضت؛ لأن نظمها الإدارية أدت إلى إنتاجية أعلى من الإنتاجية فى الشركات الأمريكية. ولكن أمريكا أرادت أن تلزم اليابان بمعاييرها، ولم تقبل أن يكون لليابان نمط إدارى لشركاتها يختلف عن النمط الإدارى الأمريكى. ولكن الشركات اليابانية لم تخضع لتلك الشروط؛ لأنها تعرف أن جزءًا من تميزها ونموها يرتبط بتميز نمط شركاتها عن الشركات الغربية، وتميز نمط العلاقة بين العامل والشركة، عن نظيره فى الغرب.

تلك المعركة الرمزية لها دلالة مهمة، فالنمو الاقتصادى فى اليابان، لم يكن تقليدًا للغرب، بل كان نتاج الابتكار اليابانى. فالمقلد لا يحقق طفرة، وبالتالى لا يحقق نهضة، ولكن المجدد هو الذى يحقق الطفرة ويحقق النهضة؛ لذا حاولت اليابان ومعها النمور الأسيوية المحافظة على قدرتها على التجديد داخل إطار تميزها الحضارى، حتى تحقق تطورها ونهضتها. فأصبحت تمثل خطرًا من نوع خاص، وهو خطر النمو بدون اتباع المعايير الغربية، والذى يؤدى إلى تحقيق التقدم بمعايير مختلفة، ومن خلال ابتكار أنماط حضارية خاصة، فيتحول النمو الاقتصادى إلى تنافس حضارى يتجاوز حدود التنافس الاقتصادى.

لقد ظهر جليًا أن الدول الغربية تريد تسويق نمطها الحضارى فى مختلف جوانب الحياة، من خلال فرض مواصفات قياسية عالمية، تبدأ من مواصفات المنتج، ثم تصل إلى مواصفات الإدارة، وبعدها نصل لمواصفات النظام السياسى، ثم نصل إلى مواصفات النظام الاجتماعى. وتتم عملية توحيد قياسى لنمط الحياة بشكل عام، ويعاد إنتاج الحضارة

الغربية داخل الحضارات الأخرى، وإن كان بخصوصية تميز كل حالة من حالات إعادة إنتاج الحضارة الغربية، حسب الحضارة التى تتم فيها عملية إعادة الإنتاج.

هو خطر أخضر

ولكن تلك العملية اصطدمت بالمنطقة الإسلامية التى شكلت الحالة الأصعب، والتى ترفض عملية التنميط الغربى. فهى حضارة عريقة تاريخيًا، وهى تقع فى قلب العالم، وعلى حدود الغرب الجنوبية. والأهم من ذلك، أن الحضارة الإسلامية مثلت بديلاً حضاريًا عن الحضارة الغربية، ومقابلاً يتحدى مقولات الغرب الأساسية؛ لذا لم يعتبر الغرب عبر تاريخه، حضارة جنوب شرق آسيا والصين حضارة منافسة له، ولكنه اعتبر الحضارة الإسلامية حضارة منافسة له لذا أراد الغرب فرض معايير أكثر على المنطقة العربية والإسلامية، ولم تعد القضية تتعلق فقط بجودة المنتج، ولا بالنظام الإدارى، بل حدث تمدد إلى مختلف مناطق النظام العام، بدأ بالمنطقة السياسية حتى المنطقة الاجتماعية؛ لذا شهدنا محاولات للتوحيد القياسى لمختلف جوانب الحياة فى بلادنا العربية والإسلامية، تبدأ من النظام السياسى، وتصل إلى قوانين الطفل والأسرة والمرأة، وغيرها.

هو خطر أخضر إذن؛ لأنه يمثل حضارة لها قدرة على التأثير العالمى، وهى حضارة لا ترتبط بعرق محدد، مثل حضارات آسيا، بل هى حضارة عالمية عابرة للقوميات، وفى شمالها حضارة قومية بامتياز، وهى حضارة الرجل الأبيض الذى يرى أنه متفوق بحكم الطبيعة البيولوجية. فالحضارة الغربية، حضارة قومية خالصة، وتريد أن تهيمن على العالم، وفى مقابلها الحضارة الإسلامية العابرة للقومية، والتى تقبل دخول أى قومية بداخلها، وتعتبر نفسها صاحبة رسالة عالمية، ومن هنا يحدث الصدام المتكرر عبر التاريخ.

ولأن الغرب أراد نشر نموذجه من خلال عملية التوحيد القياسى؛ لذا أصبح يعتبر المنطقة الإسلامية بمثابة التحدى الأكبر له. فهى منطقة ترفض عملية التوحيد القياسى، ولها تميزها الحضارى الواضح، وتستند فى تميزها الحضارى إلى النص الدينى المقدس الذى يحدد ثوابتها الحضارية، ويجعلها غير قابلة للاختراق أو التبديل أو التغيير.

التوحيد القياسى الشامل

واجه الغرب التحدى الأخضر بمحاولة تحقيق توحيد قياسى للنظام العام فى البلاد العربية والإسلامية، بصورة شاملة؛ لذا نجد الشروط الغربية على الدول العربية والإسلامية أكبر من الشروط الغربية على الدول الأسيوية.

وحتى ينجح المشروع الغربى استعمرت المنطقة أولاً، ثم تم تقسيمها، ثم سلمت لنخب تحافظ على ذلك التقسيم. ووضعت المنطقة داخل إطار سياسى نابع من نموذج الدولة القومية القطرية الغربى، حتى لا تستطيع تحقيق وحدتها، وتظل الدول القائمة وسيلة أساسية فى منع توحيد الأمة الإسلامية. ثم يتم بعد ذلك تنميط أسس النظم العامة من خلال استيراد القوانين الوضعية من الغرب، ثم توضع معايير لمختلف جوانب النظام العام، حتى الجوانب الاجتماعية، والتى تؤدى إلى إخضاع النظام العام للمعيار الغربى. وبهذا لن تستطيع الدول العربية والإسلامية، تحقيق النهوض من خلال خصوصيتها الحضارية.

ولا توجد أمة أو شعب حقق النهوض والتقدم والرخاء من خلال تقليد شعب آخر. فعملية تقليد الحضارة القوية المتقدمة يمكن أن توفر قدراً من التحسن فى الحياة، ولكنها لا تبنى حضارة ناهضة ولا دولة قوية. فالتقليد شكل من أشكال التبعية، والتقدم يقوم على الاستقلال الشامل. وكل شكل من أشكال التبعية يمنع التقدم الحقيقى الأصيل، ويمنع النهوض الحضارى. فيصبح فرض نهج تقليد الغرب على المنطقة العربية والإسلامية، هو وسيلة الغرب فى ضمان عدم نهضة تلك المنطقة.

وتبقى مشكلة الإسلام

انتماء المنطقة إلى الحضارة الإسلامية جعل منظومتها الحضارية تنتظم داخل إطار دينى يحدد ثوابت الحضارة الإسلامية. وتقوم الشريعة الإسلامية بدور مركزى فى تحديد القيم الحضارية العليا، والتى يجب الالتزام بها. وكلما حاول الغرب إنفاذ عملية التوحيد القياسى لنظم الحياة فى البلاد العربية والإسلامية، حسب النمط الغربى، واجه الثوابت الحضارية الإسلامية، والتى تحددها الشريعة الإسلامية. فأدرك الغرب، أنه يحتاج إلى توفيق أوضاع النموذج الإسلامى مع المعايير الغربية، حتى يمكن التوصل إلى صيغة تظل إسلامية، وإن كانت تتفق مع المعايير الغربية القياسية.

هنا ظهر تحدى الحركة الإسلامية، وتحدى الخطاب الإسلامى، فالمطلوب غربيًا لا يتحقق إلا بتعضيد من خطاب إسلامى يقبل المعايير الغربية، وحركة إسلامية تقبل المعايير الغربية. وبدأت عملية البحث عن الخطاب الإسلامى الجديد، والحركة الإسلامية الجديدة.

خطاب مطابق للمواصفات

أصبح المطلوب هو إنتاج خطاب إسلامى مطابق للمواصفات القياسية الغربية، رغم أنه لن يتحول لمنتج يتم شراؤه من الدول الغربية، بل سيتم إنتاجه وتسويقه فى البلاد العربية والإسلامية، وسوف يصبح منتجًا محليًا، ويتم شراؤه ودفع ثمنه محليًا. ولكن هذا الخطاب سوف يتيح لحامله الحصول على شهادة الجودة الغربية التى تجعله مفكرًا إسلاميًا عالميًا، معترفًا به من الغرب المتقدم، وينال كل دعم ومساندة غربية، وتفتح له أبواب المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، وينال ما شاء من مكانة دولية.

كما أن الدولة التى تعتمد الخطاب الإسلامى المطابق للمواصفات الغربية، سوف تصبح حليفة للغرب، تنال الدعم والتأييد، وتتجنب الغضب العسكرى الغربى. فالغرب يملك العصا والجزرة، وعصاه حصار واحتلال عسكرى، والجزرة هى تحالف وتبعية وخضوع، وتنتهى بمساندة النخب الحاكمة على الاستمرار فى الحكم، رغم الاستبداد والفساد. فسيد العالم، هو من يملك القوة، ويفرض شروطه، ويدفع ثمنًا معقولاً لمن يخضع لتلك الشروط.

والمطلوب من الخطاب الإسلامى المطابق للمواصفات الغربية أن يؤيد الديمقراطية الليبرالية بوصفها معيارًا أعلى، ويؤيد قيم الحرية الفردية، وحقوق الإنسان الفرد المستقل عن أى مجموع أو كيان جماعى، ولا يسمح للمجتمع بأن يكون له نفوذ وهيمنة على الأفراد، ويقبل بأن حرية الاعتقاد تعنى أن الدين شأن خاص وفردى، وليس شأنًا جماعيًا أو عامًا. وتلك هى المفارقة الأهم، فحرية الاعتقاد تعنى أن كل فرد له حرية أن يعتقد فى عقيدة يؤمن بها، ولكن ذلك لا يعنى منع الجماعة التى تتفق على عقيدة ما فى أن تعيش طبقًا لهذه العقيدة، ويكون لها نظامها المستمد منها. ولكن المواصفات الغربية تقوم على نزع الفرد عن أى نظام جماعى وإعطائه كل الحقوق والحرية فى مجاله الخاص، ثم فرض سيطرة الدولة الكاملة على المجال العام، تبعًا لمعايير القوانين الوضعية.

فالمواصفة الأساسية المطلوبة من الخطاب الإسلامى المعتمد غربيًا، هو أن يجعل الإسلام دينًا فرديًا، ليس له علاقة بالمجال العام أو النظام العام أو الدولة أو الدستور أو القانون. وبهذا يصبح الخطاب الإسلامى الجديد قابلاً للتعايش مع الهيمنة الغربية. والحقيقة أنه ليس خطابًا إسلاميًا تجديديًا، بل هو مجرد تقليد للنموذج الحضارى الغربى المهيمن الذى أخضع المسيحية لسلطان العلمانية فحد من وجودها ودورها، ويريد إخضاع الإسلام لهيمنة العلمانية، حتى يحد من دوره ووجوده.

إسلامى مطابق للمواصفات

لا يمكن نجاح عملية التنميط الغربى لمجتمعاتنا، دون التوصل إلى إسلامى يقوم بتلك العملية نيابة عن الغرب، ويقدم له الغرب كل الدعم، حتى إن أراد الوصول للسلطة. فالوصول إلى نموذج الإسلامى الحركى الذى يرفع الشعار الإسلامى، ويطبق المعايير العلمانية، ويرفع شعار الخصوصية الحضارية ويطبق المعايير الغربية، ويرفع شعار التميز ويطبق النموذج الغربى، يعد الوسيلة الأضمن لنجاح خطة توحيد المواصفات القياسية للمجتمعات العربية والإسلامية، طبقًا للمواصفات الغربية.

ولكن الإسلامى العتيد يريد دولة إسلامية، وتلك مشكلة، ويريد تطبيق الشريعة الإسلامية، وتلك مشكلة أخرى، ويريد توحيد الأمة الإسلامية، وتلك هى الطامة الكبرى؛ لذا بدأت عملية التوفيق والمصالحة بين الفكرة الغربية والفكرة الإسلامية تدريجيًا، على قاعدة أن أسس الفكرة الغربية لا تتعارض مع الإسلام. وبدأت عملية تليين طويلة الأمد لتطويع عدد من المفاهيم حتى تقبل إسلاميًا، وتظل اللافتة الإسلامية موجودة. فالغرب لا يريد من الإسلامى أن يعلن أنه علمانى، بل يريد له أن يكون علمانيًا يرفع راية إسلامية، وإلا لن يختلف دوره عن النخب العلمانية الفاقدة للشعبية، والتى لم تصبح بديلاً مقبولاً شعبيًا للحكم.

المطلوب من الإسلامى إذن أن يحافظ على صورته كإسلامى، ولكن يبقى من حيث المضمون متوافقًا مع الشروط والمعايير القياسية الغربية للعمل السياسى. وهنا بدأت مسيرة حرب المصطلحات تحت الضغوط الإعلامية الغربية، وتحت الضغوط الإعلامية الداخلية. فقد أصبحت الخلافة الإسلامية، هى الدولة الإسلامية، وهذا ليس فيه أى تحول، ولكن

تعبير الدولة الإسلامية اعتبر صادمًا؛ لأنه يعنى أن الدولة القائمة غير إسلامية، وهذا يعد تكفيرًا للدولة، وتحت الضغط والترهيب طلب من الإسلامى تعريف دولته، فكانت دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، وهى كذلك بالفعل. ولكن هذا اعتبر ضمنًا إدانة للدولة القائمة، ومحاولة لهدمها، ونوعًا من الصدام معها، وهنا بدأ المصطلح يلين ليصل إلى المستهدف منه، فيكون هدف الإسلامى هو إصلاح الدولة القائمة، وأصبحت الدولة القائمة والدولة الإسلامية شيئًا واحدًا. وهنا تم التوصل إلى صيغة توافق المعايير القياسية الغربية.

أما الحزب فكان حزبًا إسلاميًا، مثل الحزب الليبرالى والحزب الاشتراكى، ثم تم تعريفه ردًا على حملات التشكيك، فأصبح حزبًا مدنيًا ذا مرجعية إسلامية، وهذا هو معناه بالفعل. ولكن بدأ الحديث عن علاقة هذا الحزب بالأحزاب المسيحية فى الغرب، وهى فى الحقيقة كانت أحزابًا مسيحية، ولم تحتفظ إلا باسمها المسيحى، وأصبحت أحزابًا علمانية. وعليه بدأنا نصل لحزب ذى جذور إسلامية، وهو حزب له فى التاريخ ماضٍ إسلامى، مثله مثل الأحزاب المسيحية فى الغرب. وبما أنه حزب له سوابق إسلامية، وحاضر غير ذلك، فيمكن وضعه ضمن تصنيف الأحزاب الإسلامية، ولكنه فى الواقع يمثل الحزب المطابق للمواصفات الغربية.

أما الوحدة السياسية الإسلامية، فتتحول إلى حلم بناء تكتل اقتصادى، مثل الاتحاد الأوروبى، ليس فى الشكل بل فى الجوهر. والوحدة الإسلامية يمكن أن تتحقق فى شكل اتحاد إسلامى، يشابه الاتحاد الأوروبى فى الشكل، ولكنها وحدة أمة واحدة، وبالتالى ليست مثل الاتحاد الأوروبى فى الجوهر. وبهذا يتم إعادة صياغة الفكرة فى قالب يبدو قريبًا منها، ولكنه فى الواقع مغاير لها فى المضمون، وبالتالى لن يحقق هدفها النهائى، فيتم حصار فكرة الدولة الإسلامية الموحدة، بعد تليينها تدريجيًا.

منتج إسلامى بمضمون غربى

مثل السم فى العسل، المطلوب إنتاج منتجات إسلامية فى الشكل، غربية فى المضمون. الشكل من أجل الحفاظ على التأييد والجماهيرية، والمضمون من أجل اتباع المواصفات القياسية الغربية والحصول على الرضا الغربى والقبول الغربى. وأهم أدوات

التصنيع لذلك المنتج الإسلامى المغشوش هو الضغط الإعلامى المحلى والخارجى، والضغط الذى تمارسه الدول الغربية ومساندتها لأنظمة الحكم القائمة فى مواجهة الحركة الإسلامية، والضغط الذى تقوم به الأنظمة الحاكمة ضد الحركة الإسلامية وحصارها لها. فكل تلك الضغوط تهدف لتليين الفكرة والحركة، وإحداث تغيير جزئى فى الخطاب الإسلامى تدريجيًا، حتى يصل إلى مرحلة يتحول فيها التغيير الجزئى الكمى المتراكم إلى تغيير كيفى يغير من جوهر الفكرة.

وتلك العملية التصنيعية تهدف إلى طرح منتج إسلامى فى الأسواق، يحمل مضمونًا غربيًا، وينافس المنتج الإسلامى الأصلى المحلى. ومع المنتج الجديد، الغربى المضمون، يتم تقديم خصومات هائلة؛ لأن من يشترى هذا المنتج، يشترى معه الرضا الغربى والدعم الغربى، كما أن من يشترى المنتج الإسلامى شكلاً الغربى مضمونًا يجنب نفسه مواجهة الغرب، كما يجنب نفسه المواجهة مع الأنظمة الحاكمة؛ لأنه سوف يصبح تحت الحماية الغربية.

حماية المستهلك

مثل كل عمليات حماية المستهلك التى تحدث حتى يتم حماية المستهلك من سلعة تبدو على غير حقيقتها، دخلت الحركة الإسلامية فى مرحلة الفرز الداخلى، حتى تحمى المنتج الإسلامى الأصلى المحلى الصنع، من المنتج الإسلامى الغربى الصنع. وتلك مرحلة ترد على مرحلة تصنيع منتج إسلامى بشروط غربية، حتى يعرف الجمهور أن هناك أكثر من منتج إسلامى فى الأسواق، وأن عليه أن يحكم على تلك المنتجات ويميز بينها. فيدخل الجمهور طرفًا فى لعبة الضغوط، حتى يعيد التوازن للعبة، ويصبح هو الحكم بين المنتج الإسلامى المحلى، والمنتج الإسلامى الغربى، فيحدد الجمهور بنفسه المواصفات القياسية المحلية التى يرضاها طبقًا لمرجعيته الحضارية.

(٧)

استجابة الحركة الإسلامية للعولمة

قامت فكرة العولمة على التوحيد القياسى لعدد من السياسات والإجراءات حول العالم، من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية، حتى يسود نمط محدد فى مختلف الدول،

فى العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. واستهدفت الدول الغربية من هذه العملية توحيد النظام الأساسى الذى تقوم عليه أنظمة دول العالم، بصورة تجعلنا بصدد نموذج حاكم موحد، تقوده الدول الغربية. وتوحيد النظم يسمح بإقامة علاقات بين الدول، تستند إلى التجانس الحادث فى الأنظمة. فأصبح النظام المالى يستند إلى التجانس الحادث فى الأنظمة المالية للدول، كما تستند التجارة الدولية إلى أنظمة تجارية متجانسة، وهكذا. ولكن الغرب لم يقف عند حدود تجانس الأنظمة التى يستند إليها التعاون الدولى حيث تمددت عملية العولمة إلى أوضاع اجتماعية شتى، مثل وضع المرأة والطفل والأقليات، وتلك الجوانب أريد منها توحيد طبيعة المجتمعات فى دول العالم؛ مما ينتج عنه توحيد طبيعة المجتمع الإنتاجى والمجتمع الاستهلاكى، فيؤدى ذلك إلى تنميط السلع والخدمات بمختلف أنواعها، ويجعل السوق العالمى خاضعًا لنمط محدد.

وفى مقابل عملية التوحيد القياسى لعالم، والتى تتم تحت مظلة العولمة، أو الهيمنة الغربية، جاءت الحركة الإسلامية فى أساسها كاستجابة لعملية الهيمنة بمختلف صورها. فبداية الحركة الإسلامية تزامنت مع نهاية الدولة الإسلامية وسقوط الخلافة، فكانت منذ بدايتها حركة فى مواجهة الاستعمار والهيمنة الخارجية. كما أنها كانت استجابة لعملية الغزو الثقافى الغربى، وأيضًا كانت استجابة لكل شكل من أشكال التبعية للخارج. وهكذا رسمت الحركة الإسلامية مسارها فى اتجاه التحرر الحضارى الكامل للأمة الإسلامية، من أى هيمنة أو تبعية خارجية.

وجوهر المشروع الإسلامى يستند إلى فكرة الخصوصية الحضارية، مناديًا بخصوصية الحضارة الإسلامية، وأهمية بناء الأمة الإسلامية على قيمها الخاصة. كما أن كل مسارات الحركة الإسلامية تجمعت عند بناء الدولة الحضارية الإسلامية، والمستندة إلى المرجعية الإسلامية، والتى تمثل البناء المميز للأمة الإسلامية، والمحقق لوحدة الأمة الإسلامية السياسية، وأيضًا المحقق لنهوضها الحضارى.

تلك الأسس المميزة للحركة الإسلامية جعلتها تمثل حركة لاستعادة الخصوصية الحضارية، فى مواجهة التغريب والغزو الحضارى. وبهذا أصبح مسار الحركة الإسلامية يسير فى اتجاه معاكس لمسار العولمة، بل يمكن القول إن الحركة الإسلامية تمثل القوة

الأساسية المواجهة لعملية العولمة التى تقودها الدول الغربية؛ مما جعل المواجهة بين المشروع الإسلامى والعولمة تمثل نتيجة طبيعة للتعارض بين فكرتين، فكرة تقوم على إخضاع العالم لنمط حضارى موحد، وفكرة تقوم على الخصوصية الحضارية.

مبدأ التعدد الحضارى

أول تعارض مهم بين مشروع العولمة والمشروع الإسلامى يتمثل فى فكرة التعدد الحضارى. فالعولمة تقوم على فرض نموذج موحد للعالم، ومن داخله يظهر التنوع الحضارى أو الثقافى، أى أن التعدد الحضارى محكوم بالخضوع لنموذج عالمى واحد مستمد من التجربة الغربية؛ لذا يصبح التنوع الحضارى فرعيًا وليس أساسيًا، وهو تنوع داخل نموذج عالمى غربى، يتم فرضه على العالم. ولكن الحركة الإسلامية قامت على فكرة التعدد الحضارى، معترفة بالتنوع الحضارى والثقافى فى العالم. فالمشروع الإسلامى يهدف لبناء النهضة والتقدم للأمة الإسلامية اعتمادًا على تميزها الحضارى. وتنظر الحركة الإسلامية إلى الغرب بوصفه ممثلاً لحضارة أخرى، مثلها مثل بقية حضارات البشرية.

والخطاب الإسلامى مؤسس على أن التعدد الحضارى هو جزء من السنن الكونية، وهو بهذا طبيعة من طبائع التاريخ البشرى. وعليه لم تمثل الحضارة الغربية مشكلة للحركة الإسلامية، من حيث تميزها واختلافها عن الحضارة الإسلامية، ولكنها مثلت مشكلة للحركة الإسلامية بقدر هيمنتها على المنطقة العربية والإسلامية، وبقدر محاولتها تغيير النمط الحضارى الإسلامى، أو الهيمنة عليه.

ورؤية الحركة الإسلامية للتعدد الحضارى مستندة أيضًا إلى التدافع الحضارى بوصفه جزءًا من السنن الكونية. فالاختلاف بين الناس هو الذى يؤدى لحالة التدافع بين الأفكار والأنماط والحضارات، وهى سنة كونية تقبلها الحركة الإسلامية وتؤمن بها. مما أكد لدى الحركة الإسلامية فكرة الاختلاف بين البشر، وجعلها تتعامل على أساس أن العالم متعدد حضاريًا وثقافيًا.

الرسالة الحضارية

كل الحضارات الكبرى فى التاريخ البشرى رأت لنفسها رسالة حضارية عالمية. ولهذا حرصت المشاريع الكبرى على القيام بدور عالمى فى تاريخ البشرية، لتسجل لنفسها إنجازها الإنسانى الخاص. ولكن الاختلاف فى مفهوم الرسالة الحضارية ومنهج تحقيقها، مثّل

مفارقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. فالحضارة الغربية ترى أن رسالتها الحضارية هى أن تقود العالم من خلال نموذجها المتقدم، فتصبح قائدة للتقدم العالمى، ومسيطرة عليه، بوصفها مركزًا لهذا التقدم. فالرؤية الغربية ترى أن ما حققته من تقدم يمثل الأفضل لحياة البشرية؛ لذا يصبح عليها فرض النموذج المتقدم الذى حققته على العالم، كما أنها ترى أنها الأقدر على قيادة العالم من خلال نموذجها المتقدم؛ حيث إنها صاحبة هذا النموذج، ولها فضل تحقيقه تاريخيًا. بهذا ارتبطت الرسالة الحضارية الغربية بفكرة الهيمنة على العالم، أو فكرة قيادة العالم وإدارته. وتكرر هذا المشهد الغربى منذ الدولة اليونانية القديمة، وحتى الحضارة الغربية المعاصرة.

فى المقابل نجد للحضارة الإسلامية رسالتها الحضارية؛ حيث تقوم الحضارة الإسلامية على مركزية دور الدين فى حياة البشر، وعلى إعادة التوازن للعلاقة بين الجسد والروح، وإعادة سيادة القيمة الدينية، والحق الإلهى. وبهذا تقدم الحضارة الإسلامية نفسها بوصفها مشروعًا صالحًا لحياة البشر، وطريقًا للخلاص الروحى والنهوض الحضارى، وتقدم الحضارة الإسلامية نفسها للعالم بوصفها نموذجًا يصلح لكل البشر، وتنادى الآخر الحضارى كى يتعلم من نموذجها ويقتدى بها.

ولكن النموذج الحضارى الإسلامى يقوم أساسًا على الدين، ومن ثم فهو يقوم على الدعوة؛ لذا تعتبر الحضارة الإسلامية نموذجًا يدعو الآخر لقبوله، ولكنه لا يفرض نفسه على الآخر، بل يحاول أن يكون نموذجًا جاذبًا ومؤثرًا على الآخر، حتى ينجذب له ويؤمن به؛ ولذا سنجد أن الحركة الإسلامية ترى أن مشروعها عالمى، وأنها تملك مشروعًا يفيد كل العالم، ولكن منهجها فى نشر مشروعها فى العالم يقوم على التبشير به، وليس على فرضه.

وهنا يظهر اختلاف مهم، فالحضارة الغربية ترتبط بقومية، أى الرجل الأبيض؛ ولذا ترى الحضارة الغربية أن منجزها مرتبط بقومية معينة، وهى تمثل القومية الأعلى شأنًا، والتى استطاعت تحقيق التقدم؛ مما ينتج عنه فكرة أحقية تلك القومية فى قيادة العالم؛ لأنها الأقدر على قيادة النموذج الغربى. فعندما يسود النموذج الغربى لا يمكن لأحد أن يقود العالم إلا الدول الغربية. كما أن الغرب فى مساره التاريخى، لم يعرض نموذجه لمن يؤمن به، ولكنه فرض نموذجه عن قناعة مفادها أنه ما دام يملك النموذج الأفضل يصبح عليه أن يفرضه على العالم.

هنا يختلف منهج المشروع الإسلامى عن المشروع الغربى؛ حيث إن المشروع الإسلامى لا يرتبط بقومية معينة، ولكنه يمثل فكرة يملكها من يؤمن بها. فأصبحت الفكرة الإسلامية تبشيرية، تنادى الآخر بفكرتها، ولكن لا تفرضها عليه؛ لأنه لا يوجد داخل منظومة المشروع الإسلامى جنس له تميزه على الآخرين، حتى يحق له نشر فكرته عليهم بالقوة. كما أن كل من يؤمن بالفكرة يتساوى مع من كان يؤمن بها؛ لذا عندما تأسست الدولة الإسلامية والحضارة الإسلامية، شاركت فيها كل الشعوب والقوميات التى انتمت لها، دون أى تمييز لأى قومية على القوميات الأخرى.

لذا يمكنا القول بأن الرسالة الحضارية الغربية ليست اختيارية، بل تفرض بالقوة، كما أن لها مركز قيادة عالميًا واحدًا، وهو الغرب، فيصبح نشر الرسالة الحضارية الغربية مواكبًا لهيمنة الغرب على العالم.

أما الرسالة الحضارية الإسلامية، فهى رسالة اختيارية، يؤمن بها من شاء، ولا يمثل انتشارها أى هيمنة لقومية محددة، ولا يؤدى انتشارها أيضًا لتقوية مركز معين ليقود العالم، بل إن قيادة العالم الإسلامى نفسه يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر، فهى عابرة للقومية والحدود.

بهذا تبلور الخلاف بين الحركة الإسلامية وبين الدول الغربية فى الفرق بين فكرة هيمنة نموذج حضارى اعتمادًا على قوته المادية، وفكرة نشر نموذج حضارى اعتمادًا على قوته المعنوية.

إدارة العالم

ظهر جليًا وجود اختلاف فى فكرة النظام الدولى بين المشروع الغربى والمشروع الإسلامى. فالمشروع الغربى يقيم النظام الدولى على التوحيد القياسى؛ حيث يفرض توحيدًا للأنظمة فى مختلف الدول، ولكن العلاقة بين دول العالم لا تستند إلى هذه القواعد. فالعلاقات الدولية لا تقوم على المساواة، كما أن إدارة المنظمات الدولية لا تقوم على الديمقراطية، وبهذا تصبح مجموعة القيم الغربية التى يحاول الغرب فرضها على دول العالم غير مطبقة على مستوى العلاقات الدولية. فالنظام الدولى يقوم على الهيمنة الكاملة للطرف الأقوى.

فى المقابل سنجد أن الحركة الإصلاحية الإسلامية لديها رؤية مختلفة، فهى ترى أهمية وجود قواعد للنظام الدولى تقوم على العدالة والندية والاحترام المتبادل وتبادل المصالح؛ بحيث يكون النظام الدولى نظامًا عادلاً للتعامل بين الدول المختلفة والحضارات المختلفة، وليس نظامًا للتوحيد القياسى لأنظمة الدول، وليس أيضًا نظامًا يقوم على هيمنة طرف على الآخرين. ومن هنا سنجد أن الخطاب الإصلاحى الإسلامى، يركز على أهمية التوافق على القيم والقواعد الحاكمة للعلاقات بين الدول، وليس على توحيد القيم والمعايير التى تقوم عليها كل دولة. فيصبح النظام الدولى قائمًا على الاعتراف بالتعدد بين الأمم والشعوب، مع توحيد القواعد العادلة للتعامل بين الدول.

بهذا نصل لتصور عن القيادة الجماعية الديمقراطية للعالم، فى الخطاب الإصلاحى الإسلامى، فى مقابل النظرة التى تقوم على هيمنة القوة وقيادة العالم، فى الخطاب الحضارى الغربى.

المقابلة الحضارية

تلك المقابلة الحضارية بين الخطاب الغربى الحضارى، والخطاب الإسلامى الحضارى، تجعل الحركة الإسلامية والدول الغربية فى مواجهة بين مشروعين مختلفين. ومن تلك المقابلة تتحدد مسارات عديدة فى التاريخ البشرى. فنحن بصدد مواجهة بين مشروعين لكل منهما أهميته الحضارية فى التاريخ البشرى، كما أنهما يتقابلان جغرافيًا. فالحضارة الغربية هى الحد الشمالى الغربى لمنطقة الحضارة الإسلامية، كما أن الحضارة الإسلامية هى الحد الجنوبى الشرقى للحضارة الغربية.

لذا تمثل الحركة الإسلامية ردًا مختلفًا على مشروع العولمة، وهى حركة رافضة للعولمة ومقاومة لها، وتمثل محاولة لبناء هوية حضارية مستقلة. ولكن الدول الغربية من ناحيتها تحاول دمج الحركة الإسلامية فى العولمة، وهذا هو التعبير الأدق لفكرة دمج الحركة الإسلامية فى الحياة السياسية. فيمكن القول أن المطلوب هو دمج الحركة الإسلامية فى مشروع الدولة القومية القطرية، وهى دولة قامت على النموذج الغربى، كما يمكن القول، بأن المطلوب هو دمج الحركة الإسلامية فى نموذج العولمة. فتوجه الدول الغربية يقوم على الحفاظ على الهيمنة الغربية العالمية، ويحاول دفع الحركة الإسلامية إما إلى قبول العولمة

والعمل من داخلها، أو الخروج منها بالكامل لتصبح الحركة الإسلامية فى مواجهة مسلحة مع الدول القطرية الحاكمة أو مع الغرب. ولكن الغرب يخشى من محاولة الحركة الإصلاحية الإسلامية للعمل من داخل المنظومة الحالية لتغييرها، ويخشى من محاولة إصلاح المجتمعات العربية والإسلامية حتى تتمكن من الخروج من نظام العولمة. فالمنهج الإصلاحى الذى يعيد بناء الأمة ويحررها حضاريًا يجعل الحركة الإسلامية تعمل من خلال الوضع القائم لتغييره مما يمكنها من إحداث تحولات سياسية وحضارية، تؤسس للمشروع الإسلامى فى نهاية الأمر.

وفى المقابل سنجد أن الحركة الإسلامية تأخذ مسارها الإصلاحى، وهى تحاول إعادة بناء الأمة، وبالتالى بناء الحضارة الإسلامية من جديد. فهى لهذا تمثل بديلاً حضاريًا له نظرة مختلفة للعالم والتاريخ البشرى، وله غايات نهائية تختلف مع مشروع العولمة. فأصبحت الحركة الإسلامية تمثل الخطر الأخضر؛ لأنها لا تخضع لمشروع العولمة الذى يحقق هيمنة الغرب وقيادته للعالم. وأصبحت الحركة الإسلامية هى العائق الأول أمام قيادة الغرب للعالم، وتعميمه للنموذج الغربى على مختلف دول العالم. فأصبحنا أمام نموذج مهيمن على العالم يتمثل فى الحضارة الغربية، ونموذج آخر يقوم على تحرير الأمة الإسلامية، وبناء نموذجها الحضارى الخاص، وهو النموذج الحضارى الإسلامى. فالحركة الإسلامية إذن، تقدم بديلاً حضاريًا عن العولمة.

(٨)
الحركة الإسلامية وتحدى الحداثة السياسية

منذ بداية صعود الحركة الإسلامية المعاصرة وهى تواجه الرؤية السياسية الغربية، التى انتشرت فى البلاد العربية والإسلامية على يد النخب الثقافية المتغربة. وكان المشهد قبل سقوط الخلافة الإسلامية مختلفًا، فقد غلب عليه محاولة التحديث للمنظومة الإسلامية من داخلها، بما فى ذلك اقتباس بعض الأدوات والآليات الغربية لتطوير المنظومة الإسلامية. وبعد سقوط الخلافة الإسلامية، أصبح الخطاب الإسلامى ينادى بعودة المرجعية مرة أخرى، وبناء المنظومة الإسلامية من جديد. وفى كل المراحل، كان الخطاب الإسلامى السياسى يواجه بخطاب سياسى آخر، بنى على أساس المنظومة الغربية

السياسية. وبدأت حالة الجدل بين خطابين؛ حيث حاول الخطاب الإسلامى الإصلاحى، تحديد موقفه من المفاهيم السياسية السائدة ليظهر ما يتفق معه وما يختلف معه. ظهر ذلك جليًا فى خطاب حسن البنا، الذى ناقش قضية الحياة السياسية البرلمانية، أو الحياة الدستورية، وكذلك مفاهيم الوطنية والقومية. وكان خطابه يركز على المعنى الإيجابى لتلك المفاهيم الذى يتوافق مع الخطاب السياسى الإسلامى، وأيضًا المعنى السلبى الذى يرفضه الخطاب السياسى الإسلامى. وبهذا بدأت عملية بناء وصناعة المصطلحات المميزة لكل خطاب، حتى يظهر تميز كل خطاب. وفى نفس الوقت، تظهر المناطق المشتركة أو المتداخلة بين الخطابات.

التفاعل بين الخطابين

كانت القاعدة الإصلاحية المستمرة منذ بداية مرحلة رواد الإصلاح فى القرن التاسع عشر، ما زالت هى القاعدة المستمرة. فكل طريقة أو أداة أو معرفة مناسبة للمشروع الإسلامى، يمكن أن تستخدم من أجل تطوير حركة المشروع الإسلامى على الأرض. فكان النظام البرلمانى مثلاً هو الاختيار السياسى الأول لمؤسس جماعة الإخوان المسلمين، وإن فضل أن يكون النظام البرلمانى بدون أحزاب، حسب تصوره فى ذلك الوقت. ولكن النظام البرلمانى يقوم أساسًا على انتخاب ممثلى الأمة الذين ينتخبون الحكومة ويحاسبونها، وهو نمط من أنماط التطبيق الديمقراطى السياسى. وإذا تابعنا العلاقة بين الخطاب الإسلامى والخطاب السياسى الغربى، سنجد التمييز بينهما كان واضحًا، كما أن استفادة الخطاب السياسى الإسلامى من النموذج السياسى الغربى المعاصر كانت واضحة أيضًا. ولكن النخب المنتمية للخطاب السياسى الغربى لم تكن تتفاعل مع الخطاب الإسلامى، ولم تكن تطور رؤيتها داخل إطار الخصوصية الحضارية الإسلامية. فكل ما شهدته النخب العربية والإسلامية هى حالة المراجعة التى يمر بها بعض من ينتمى للنخبة؛ حيث يراجع فكره ويتجه للرؤية الإسلامية. ولكن حالة التفاعل الإيجابى بين من يحمل الرؤية السياسية الغربية وبين الخطاب السياسى الإسلامى لم تتحقق؛ لذا نجد أن بنية الخطاب السياسى الغربى الوافد لم تتغير، بل ظلت بنية صلبة مستمدة من النموذج الغربى، دون أن تتفاعل مع النموذج الإسلامى، أو البيئة الاجتماعية التى تعيش فيها.

لهذا لم تنته المواجهة بين الخطاب السياسى الإسلامى والخطاب السياسى الغربى، فقد ظلت تلك المواجهة مستمرة عبر العقود.

بداية المعركة

وقد حدث الافتراق الأول عندما تولت الحكم فى البلاد العربية والإسلامية نخب منتمية للمشروع السياسى الغربى؛ حيث عملت على مواجهة المشروع الإسلامى، من خلال توسيع الهوة بين الخطاب السياسى الإسلامى، والخطاب السياسى الغربى. وبدأت عملية التشويه المنظم للخطاب السياسى الإسلامى، ليصبح ممثلاً للرجعية من وجهة نظر النخبة، حتى يتم نشر الخطاب السياسى الغربى، سواء بشقه الاشتراكى أو بشقه الرأسمالى. وكانت الحقبة الناصرية نموذجًا مهمًا فى تلك المعركة، فقد بات واضحًا أن النخبة الحاكمة لا تقبل شراكة الحركة الإسلامية، والأهم أنه بات واضحًا أن خطاب النخبة الحاكمة السياسى غير قادر على التعايش مع الخطاب السياسى الإسلامى، وكأن الخطاب الإسلامى ينزع شرعيته، ويعرى تبعيته للنموذج الغربى. وعندما بدأت النخب تأخذ طريقها فى التبعية الكاملة للنموذج السياسى الغربى، أصبح عليها التخلص من الخطاب السياسى الإسلامى الذى يكشف تبعيتها الحضارية للغرب، ويؤكد خروجها على الخصوصية الحضارية للأمة. وهنا توقف الحوار بين النماذج والخطابات، وبدأت معركة يراد منها فصل الخطابات عن بعضها البعض وتعميق الفجوة بينها.

لذا شهدت هذه المرحلة خطاب المفاصلة الإسلامى الذى يقوم أساسًا على أهمية التمييز الكامل بين الخطاب السياسى الإسلامى والخطاب السياسى الغربى. فقد كان تمدد النموذج الغربى السياسى بعد الاستقلال أضخم بكثير من تمدده قبل الاستقلال وأثناء مرحلة الاستعمار؛ حيث ظل النموذج الغربى مرتبطًا بالاستعمار، ولكن بعد رحيل الاستعمار وتحول النخب الحاكمة لزرع النموذج الغربى السياسى أصبحت عملية التغريب تأخذ مساراها بيد النخب المحلية الحاكمة.

فتم بناء نموذج الدولة الوطنية على المعيار السياسى الغربى، وتم رفض الخطاب الإسلامى سواء خطاب الهوية أو الخطاب السياسى. وفى المقابل بدأ الخطاب الإسلامى يبنى لنفسه نموذجًا متحررًا تمامًا من المصطلح الغربى. وتكرس هذا الوضع مع نهاية ستينيات القرن العشرين.

مسار النهضة

إذا نظرنا إلى التجربة البشرية التاريخية، سنجد أن كل نموذج حضارى لم ينهض إلا من خلال تميزه، حدث هذا لكل النهضات الكبرى فى التاريخ البشرى. فسر نهضة أى حضارة يكمن فيما يميزها عن الحضارات الأخرى، ولهذا تظهر نقاط قوتها فى لحظة تاريخية معينة، فتصبح بذلك متميزة عما سبقها، وتقدم نموذجًا جديدًا يحقق النهوض فى لحظة تاريخية معينة.

ولكن المتتبع للعلاقة بين كل الحضارات التى نهضت وبين محيطها السابق عليها واللاحق لها، وبين الحضارات المجاورة لها، وأيضًا بين الحضارات المتصارعة، سيجد أن كل حضارات البشر المتقدمة استفادت مما سبقها وما تزامن معها. وهناك الكثير من الوقائع حول تبادل المعرفة والمعلومات والتجارب بين الحضارات. فمعظم الحضارات الناهضة أخذت من حضارات أخرى بعض المعارف والأدوات والطرق، واستخدمتها داخل منظومتها الحضارية، ووظفتها لتحقيق غايات أخرى. وذلك هو التعلم الحضارى؛ حيث يتم تعلم معرفة أو طريقة أو أداة، واستخدامها لتحقيق غاية أخرى. فالحضارات لم تنقل عن بعضها القيم والغايات العليا، بل نقلت الطرق والأدوات والمعارف؛ لذا أصبحت الأداة التى تقتبس من حضارة إلى حضارة أخرى تستخدم لتحقيق غاية مختلفة.

مسارات الخطاب الإسلامى

منذ سبعينيات القرن العشرين والخطاب الإسلامى يتجه نحو مسارات ثلاثة، تبدو فى النهاية مثل المسارات الرئيسة لحركة النهوض الإسلامى التى تحدد حالة الحركة الإسلامية من داخلها، كما تحدد موقعها من خصومها، وموقعها من تحقيق أهدافها. فحالة التدافع الحضارى الحادثة بين الخطاب السياسى الإسلامى والخطاب السياسى الغربى، تؤدى إلى توزيع رد الفعل على مسارات ثلاثة.

وفى المسار الأول سنجد محاولة للاستفادة من المؤسسية السياسية للخطاب الغربى، داخل بنية الخطاب السياسى الإسلامى. والسبب فى هذا، أن المؤسسية السياسية تمثل معرفة وعلم بطرق تنفيذ المؤسسة وبناء قدراتها، واختيار الحكام. وبالتالى يمكن القول بأن المؤسسية السياسية هى المعرفة التقنية أو العلم التكنولوجى فى المجال السياسى. والخطاب

السياسى الإصلاحى الإسلامى منذ بداية تأسيسه كخطاب لاستعادة المرجعية الإسلامية، وهو يركز على أهمية الاستفادة من الآليات الموجودة فى التجربة الغربية السياسية. وأصبح التحدى الأساسى الذى يواجه هذا المسار هو كيفية التمييز بين الأدوات وبين الغايات، بحيث يصبح اقتباس المؤسسية السياسية الغربية كآلية غير مؤثر على الفكرة السياسية الإسلامية.

وبسبب المخاوف من تأثر الفكرة السياسية الإسلامية بسبب ما يقتبس من مؤسسية سياسية من التجربة الغربية، ظهر خطاب المفاصلة السياسية الذى بدأ منذ سبعينيات القرن العشرين واستمر بعد ذلك مشكلاً المسار الثانى. والهدف من هذا الخطاب، هو فصل الخطاب الإسلامى عن الخطاب الغربى، حتى لا يقع الخطاب الإسلامى تحت أى نوع من الاستلاب ولو الجزئى بسب هيمنة الخطاب السياسى الغربى على واقع الأمة، وبسبب استخدام هذا الخطاب من قبل النخب الحاكمة كوسيلة لتحقيق مشروع العلمنة والتغريب.

أما المسار الثالث فقد ظهر بعد سيادة النموذج الغربى بصورة كاسحة فى البلاد العربية والإسلامية؛ حيث بدأت تظهر محاولات للتصالح بين الخطاب الإسلامى والخطاب الغربى، تجعل من الممكن تبنى الخطاب السياسى الغربى بكامله، دون تبنى الخطاب الغربى الحضارى، وإقامة الحياة السياسية على النموذج الغربى، باعتباره النموذج السياسى الحديث. وبهذا أصبح المسار الثالث يقدم محاولة للتوفيق بين المشروع الحضارى الإسلامى والخطاب السياسى الغربى؛ بحيث يتم تحقيق المشروع الحضارى الإسلامى مع الاحتفاظ بالخطاب السياسى الغربى، وبعد الاستغناء عن وجود خطاب سياسى إسلامى له بنيته الخاصة أو تميزه الخاص. ويقبل هذا المسار تبنى المؤسسية السياسية الغربية بكل أهدافها وغاياتها؛ بحيث يصبح المجال السياسى تحت الهيمنة الكاملة للنموذج الغربى، مع بقاء المجال الاجتماعى والثقافى تحت هيمنة النموذج الإسلامى.

وبين رفض كامل للتجربة الغربية السياسية، وتبن كامل لها، تصبح عملية التعلم الانتقائى من التجربة السياسية الغربية أكثر صعوبة. ولكن مسار النهضة هو المعيار المهم، فالنهضة كما أوضحنا هى التميز الحضارى الذى يتعلم من تجارب الآخرين، ويقدم نموذجًا له تميزه الخاص. وكل تعلم من الآخرين لا ينتج تقليدًا لهم، بل ينتج منتجًا جديدًا وتميزًا

خاصًا، هو تعلم داخل مسار النهضة. فالنتيجة النهائية للحضارة المتقدمة تتمثل فى بناء جديد متميز يختلف عن غيره، رغم أنه تعلم من الآخرين، ولكنه تمسك بتميزه، بوصفه المعيار الأعلى والغاية النهائية.

مسار التفاعل الداخلى

دخلت الحركة الإسلامية عبر العقود فى حالة تفاعل داخلى مناظر لحالة التفاعل مع المشروع السياسى الغربى. فأصبح التفاعل الداخلى يمثل حالة الفرز الداخلية للأفكار التى تنادى بها الحركة الإسلامية فى المجال السياسى. وتحولت المواجهة مع المشروع السياسى الغربى إلى حالة جدل داخل مكونات الحركة الإسلامية نفسها، لتحديد ما يناسب الحركة الإسلامية من مفردات العصر، ومن التجربة السياسية الغربية، وما لا يناسبها. ولكن حالة الجدل الداخلى لم تسر فى مسار مستقيم، بل غلب عليها حالة التفاعل، حسب مقتضيات الظروف الخارجية التى تمر بها الحركة الإسلامية؛ مما نتج عنه تعدد مسارات الخطاب السياسى الإسلامى، ما بين مسار التمييز والمفاصلة، ومسار التقريب والاندماج. وتشكلت بذلك موجات تتداخل تأثيراتها ودوائرها، لتصنع حالة من التشكل التدريجى للخطاب السياسى الإسلامى السائد، أو الذى سيسود فى النهاية.

فمع نهاية الستينيات تشكلت موجة للاتجاه نحو اليمين؛ حيث يبرز خطاب المفاصلة مع الخطاب السياسى الغربى، ليتم بناء خطاب سياسى إسلامى يستخدم مفرداته الخاصة، ويفصل نفسه تمامًا عن أى شبه مع الخطاب السياسى الغربى. واستخدم هذا الخطاب لغة الفقه السياسى الإسلامى التقليدى، دون أى تجديد فيها. واتضح من مسار هذا الاتجاه أنه يتراجع أحيانًا، وتخف حدته، ثم يعود مرة أخرى من جديد.

وفى المقابل نجد موجات من التوجه يسارًا، ظهرت خاصة منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين؛ حيث يميل الخطاب السياسى الإسلامى لتأكيد المشترك بينه وبين الخطاب السياسى الغربى، بوصف الأخير ممثلاً للخطاب السياسى المعاصر. وهنا يتجه الخطاب الإسلامى لاستخدام لغة الحقوق العامة، ويقبل استخدام المصطلح الغربى، حتى وإن أعاد تعريفه بصورة مختلفة أحيانًا. وهو ما يبنى مساحات مشتركة بين الخطاب الإسلامى والخطاب الغربى.

إذا تابعنا خطاب المفاصلة التقليدى وخطاب المشترك الحقوقى، سنجد أننا بصدد دورات من الاقتراب والابتعاد عن الخطاب السياسى الغربى. وأيضًا سنجد أنفسنا بصدد دورات من التركيز على مميزات الخطاب الإسلامى الخاصة، ودورات من التركيز على المتشابه بين الخطابات السياسية. والواضح أن كل دورة تبشر بالدورة التالية لها. فكلما أصبح الخطاب السياسى الإسلامى قريب الشبه ولو ظاهريًا من الخطاب السياسى الغربى، جاءت دورة التركيز على الملامح الخاصة بالخطاب السياسى الإسلامى، وإبراز تميزه عن الخطاب الغربى. وكلما استغرق الخطاب السياسى الإسلامى فى التقليدية والتميز، ظهرت موجة من التقريب مع الخطاب السياسى الغربى.

وهذه الدورات تفرز الحالة الإسلامية من داخلها. ففى الدورة المتجهة نحو اليمين، تفرز التوجهات شديدة التطرف، وتعزل تدريجيًا لعدم واقعيتها أو لعزلتها الشديدة عن الواقع. وفى الدورات المتجهة نحو اليسار، تفرز التوجهات التى تندمج فى الخطاب السياسى الغربى، وتفقد بالتالى تميزها. وبحركة البندول، تبرز المقومات الأساسية للفكرة السياسية الإسلامية وتكتسب حصانة ضد التمييع أو الاندماج فى غيرها من المشاريع خاصة الغربية. كما تبرز مساحة المرونة اللازمة للتعلم من تجارب الآخرين، مع الحفاظ على الثوابت؛ مما يعطى الخطاب الإسلامى فرصة الاستفادة من التجارب السياسية المعاصرة، ومنها التجربة السياسية الغربية. وبهذا يتم تقوية موضع الوسط فى الخطاب السياسى الإسلامى؛ حيث إنه لا يفرز فى أى موجة من الموجات، سواء تلك المتجهة يمينًا أو تلك المتجهة يسارًا. ويظل الوسط وسطًا فى حالة التوجه نحو المفاصلة، وفى حالة التوجه نحو المرونة والتعلم من التجارب الأخرى.

ومع هزات حركة البندول يتقوى الخطاب السياسى الإسلامى الوسطى، والذى يستطيع فرز الثوابت عن المتغيرات، والاستفادة من آليات العمل السياسى الغربى وتطويعها لخدمة الغايات السياسية الإسلامية. فحالة الفرز والتفاعل داخل الحركة الإسلامية هى التى تبنى البنية السياسية للخطاب السياسى الإسلامى الناهض.

(٩)
اختراق الحركة الإسلامية للعولمة

قامت فكرة العولمة على وضع نظام عالمى تخضع له كل الدول، كنوع من توحيد النظم والمعايير الدولية، حسب النموذج الغربى السياسى والحضارى. ولكن العولمة فى ذات الوقت فتحت مجال التفاعل العالمى، وأيضًا التواصل الدولى. فكانت نموذجًا لفكرة إقامة كيان أو كيانات عالمية عابرة للحدود. والتصور الغربى للعولمة جعلها فكرة لتوحيد النموذج الغربى بصورة عابرة للحدود، وترتب على ذلك أهمية توحيد النموذج الغربى نفسه، وهو ما يحدث فى المواثيق الدولية أو فى الاتحاد الأوروبى. وكأن الغرب يهدف لتوحيد نموذجه السياسى الحضارى، ومن ثم فرضه على العالم بوصفه النموذج المنتصر تاريخيًا. والمهم هنا، أن العولمة فتحت الطريق أمام فكرة نشر نموذج عابر للحدود، ثم تم بناء بنية تواصلية وتفاعلية، تمكن من نشر النموذج العالمى العابر للحدود، وهو ما تمثل رمزيًا وعمليًا فى شبكة الإنترنت.

هكذا نستطيع القول بأن العولمة فتحت الطريق أمام المشروع الإسلامى، رغم أنها تمثل مرحلة من مراحل الهيمنة الغربية الهادفة للسيطرة على النموذج الإسلامى. فجاءت العولمة بعكس النتائج التى صممت لها. فقد أسست العولمة للبنية اللازمة لقيام نموذج عابر للحدود، والمشروع الإسلامى فى خصائصه الأساسية هو نموذج عابر للحدود. ولكن النموذج الغربى للعولمة، يهدف إلى فرض النموذج الغربى على كل العالم، وبالتالى فرضه على كل الحضارات، أما النموذج الحضارى الإسلامى فيمثل نموذجًا عابرًا للحدود، ولكنه يضم كل من ينتمى للحضارة الإسلامية، فهو نموذج عابر للحدود الجغرافية، وحدوده بحدود الأمة الإسلامية، يتوسع معها ويرتبط بها. فالنموذج الغربى للعولمة يفرض حضارة على الحضارات الأخرى، ولكن النموذج الإسلامى للعولمة يقوم على توحيد الأمة الإسلامية العابرة للحدود الجغرافية، أى العابرة لحدود الدول القطرية.

فالمشترك هنا تمثل فى رغبة الغرب أن يصبح نموذجًا عالميًا يخضع الآخرين له. وطبيعة المشروع الإسلامى -لأنه عالمى أساسًا- أنه لا يرتبط بوطن محدد، بل بكل أوطان الأمة الإسلامية. وليس من المبالغة القول بأن انتقال الغرب إلى مرحلة العولمة يمهد لقيام

الحضارة الإسلامية، ويمهد كذلك لقيام الوحدة السياسية للأمة الإسلامية. فالغرب يبنى البنية الأساسية للعولمة، وهى بنية ضرورية ولازمة لبناء وحدة الأمة الإسلامية معنويًا، وكذلك هى بنية ضرورية لبناء الوحدة السياسية للأمة الإسلامية. فالعولمة كفرة لتوحيد المعايير والنظم، وكفكرة للتواصل والتفاعل، تفتح أمام الوحدة السياسية للأمة الإسلامية طرقًا ودروبًا متعددة لتحقيق وحدتها فى أشكال مختلفة أو على مراحل مختلفة؛ لذا تصبح البنية الأساسية للعولمة عاملاً مساعدًا لبناء وحدة الأمة الإسلامية، وبالتالى عاملاً مساعدًا لنهضة المشروع الإسلامى.

الإسلامية تنتشر مع العولمة

لعل المتابع للحركات الإسلامية يلحظ كيف استفادت تلك الحركات من نموذج العولمة، ليس كمشروع لنشر القيم الغربية، ولكن كبنية اتصالية عالمية. فقد أصبحت بنية العولمة عاملاً مساعدًا على تواصل الحركات الإسلامية عبر الحدود، بل إنها أصبحت البنية المساعدة على تواصل الحركات التى تنتمى لمدرسة فكرية واحدة. فقد ساهمت بنية العولمة فى توحيد التيارات الإسلامية عبر الحدود، وجعلت لكل تيار منها خصائصه، وعمقت التواصل بين المنتمين لكل مدرسة إسلامية؛ مما ساهم فى بلورة ملامح المدارس الإسلامية المختلفة.

والأمر لم يقف عند هذا الحد، بل ساهمت بنية العولمة الاتصالية فى كسر الحصار الذى يضرب على الحركات الإسلامية. فأصبح الحصار الغربى المضروب على الحركة الإسلامية، يكسر من خلال بنية العولمة التى أقامها الغرب. فأصبحت الحركات الإسلامية قادرة على العمل، رغم شدة الحصار الذى تتعرض له. ولم يقف الأمر عند الحركات الإصلاحية السلمية، بل استفادت الحركات المسلحة من بنية العولمة أكثر من غيرها؛ حيث تتعرض الحركات الإسلامية المسلحة لحصار شديد يقوم عليه تحالف غربى واسع، ولكن بنية العولمة ساعدت تلك الحركات على نشر فكرتها رغم الحصار، وساعدتها أيضًا على نشر وسائلها القتالية أيضًا. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبنية العولمة ساعدت الحركات الإصلاحية المقاومة التى تتصدى للاحتلال العسكرى الغربى، خاصة فى فلسطين، حيث تواجه حركات المقاومة احتلالاً غربيًا بيد صهيونية. وهكذا أصبحت بنية العولمة تساعد حركات المقاومة على التواصل وتدبير الأموال وتهريب السلاح.

وبنية العولمة لا تتوقف فقط على شبكة الإنترنت بل تشمل أيضًا حركة التجارة والتنقل للبضائع والأفراد. وتشمل أيضًا توحيد الأنظمة بين الدول لتنظيم أسواق المال، وفتح الحدود أمام تنقل الأموال. كل هذا جعل الحركة الإسلامية قادرة على الحركة رغم أى حصار تواجهه. وهو ما يفسر لنا إصرار الغرب على تحويل حربه مع الحركات الإسلامية المسلحة إلى حرب على كل الحركات الإسلامية، وإلى حرب عالمية تتحالف فيها كل الدول لخدمة المصالح الغربية. فالعولمة جعلت تأثير الحركة الإسلامية واسعًا وممتدًا، وليس من السهل حصاره.

هكذا بنيت العولمة لفرض هيمنة الحضارة الغربية على العالم، فإذ بها تصبح البنية الأساسية المساعدة على تحرر الحضارة الإسلامية من الهيمنة الغربية، كما تصبح البنية الأساسية المساعدة على توحيد الأمة الإسلامية، وتوحيد وعيها، وتشكيل وحدتها المعنوية؛ مما يساعد على تحقيق وحدتها السياسية فى نهاية الأمر. وهنا برزت مرحلة تاريخية يتحرك فيها التاريخ فى مسارات متعارضة. فالعولمة وهى مشروع لفرض الهيمنة الغربية تمثل فى الوقت نفسه أداة للخروج من الهيمنة الغربية، ولنهضة الحضارة الإسلامية. وعندما تصبح سمات لحظة تاريخية معينة ممهدة لأكثر من اتجاه متعارض تكون تلك اللحظة هى لحظة من لحظات التحول التاريخى.

فبقدر ما تمثل العولمة ذروة الهيمنة الغربية، بقدر ما تمثل بداية التحرر الحضارى الإسلامى؛ لذا تصبح مرحلة العولمة مرحلة من المراحل الفارقة فى التاريخ، أى مرحلة تفصل بين تاريخ يرحل، وتاريخ يستعد للحضور.

الغرب وتحدى العولمة

وقع الغرب فى مشكلة مزدوجة، فقد وضع مشروع العولمة كوسيلة لقيادة العالم من خلال نظام غربى موحد يهيمن على العالم. ثم وجد الغرب أن أدوات العولمة أصبحت تساعد الأطراف الأخرى والحضارات الأخرى على النمو والتطور، وتساعدها على التحرر من الهيمنة الغربية، فأصبحت العولمة هى وسيلة الغرب للهيمنة على العالم، ووسيلة الحضارات والقوميات الأخرى للخروج من الهيمنة الغربية، وتلك مشكلة.

ولكن المشكلة الكبرى كانت فى الاستجابة الحضارية للعولمة. فقد أدت العولمة بوصفها عملية فرض الهوية الغربية على العالم إلى تعاظم رد الفعل الرافض لفرض الهوية الغربية، ومعه تزايدت حركات التحرر الحضارى، والنزعات القومية، والرغبة فى تحقيق التميز القومى والحضارى، حتى داخل الغرب نفسه. فالبعض من الداخل الغربى بدأ يشعر أن العولمة هى نوع من الهيمنة الغربية، حتى على التعدد القومى الغربى نفسه. فظهرت الحركات المعادية للهوية العالمية الغربية، وبدأت النزعة القومية الغربية تظهر كرد على العولمة، وفى الوقت نفسه تظهر الحركات القومية والحضارية فى مختلف بلاد العالم، كرد على هيمنة النموذج الغربى من خلال العولمة.

والغرب قومى النزعة والبنية، وحضارته قومية البناء، والقومية عنده هى المقدس الأول. وهو يحاول الحفاظ على قيادته للعالم من خلال توحيد قومياته الغربية داخل نموذج واحد؛ مما يؤثر على تميز كل قومية. فالعولمة لها ثمن على الغرب أن يدفعه، فلا يمكن بناء العولمة الغربية دون الضغط على القوميات الغربية، ومحاولة توحيدها، وإضعاف خصوصياتها.

وفى مواجهة العولمة تظهر النزعة القومية الغربية التى تريد العودة للخصوصية القومية وتفكيك العولمة، والنزعة الحضارية الإسلامية التى تريد بناء عولمة خاصة بها، عولمة لأمتها. وهو ما سيجعل الدول الغربية فى مواجهة حربين، حرب ضد النزعة القومية الغربية الرافضة للعولمة، وحرب ضد الصعود الحركى الإسلامى الذى يبنى مشروعًا عالميًا إسلاميًا.

وأمام تلك اللحظة التاريخية اختارت الحركات الإسلامية مناهج مختلفة للتعامل مع العولمة، تحدد موقفها من المشروع القائم، وكيفية التعامل معه وكيفية تغييره. وتلك المناهج تشكل مسار التحديات التى تواجهها العولمة الغربية، وتحدد مسار المواجهة بين الحركة الإسلامية والعولمة الغربية.

العولمة الموازية

عندما رفع السلاح فى وجه العدو البعيد بتعبير الحركة الإسلامية الجهادية، كان ذلك بداية لبناء العولمة الموازية. فمع تشكيل الجبهة العالمية للجهاد ضد الصليبيين واليهود، كان

أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى قد دشنا بداية مشروع بناء عولمة موازية. فالرؤية التى قامت عليها الحركة الإسلامية المسلحة العالمية تقوم على أهمية الخروج الكامل من العولمة القائمة، بكل أنظمتها السياسية والدولية، وأيضًا الخروج من إطار الدول القومية القطرية القائمة فى البلاد العربية والإسلامية، والخروج كذلك فى مواجهة الدول الغربية. وهنا يتم البناء من خارج الوضع القائم، على أساس أنه وضع معادى فى تركيبه وبنائه.

ومثَّلت القاعدة كتنظيم وشبكة ثم كفكرة مشروعًا لبناء بنية جهادية عالمية، تبنى على البنية الأساسية للعولمة، خاصة بنية التواصل والتفاعل، وتقيم مشروعًا مسلحًا لمحاربة العولمة الغربية، وتدخل فى مواجهة شاملة معه. وقد بنيت الفكرة الجهادية للقاعدة على الدخول فى حرب استنزاف مع العولمة الغربية، حتى تفقد استقرارها وقدرتها على الاستمرار والبقاء، وتُستنزف فى عمليات عسكرية وأمنية متواصلة؛ مما يغرمها فاتورة مالية واقتصادية كبيرة. وبهذا أصبحت الحرب بين عولمة غربية مهيمنة وقوية، وعولمة جهادية مضادة لها.

لذا بينت الحركة الإسلامية المسلحة لنفسها مفرداتها الخاصة، ولغتها السياسية الخاصة، وتستخدم المصطلحات الفقهية السياسية التقليدية، وترفض كل مفردات الخطاب السياسى الغربى، بل وترفض أيضًا كل الأدوات السياسية الغربية بدءًا من الديمقراطية، وحتى مختلف أشكال المؤسسية الغربية. وهى تحاول بناء نموذج كامل مختلف عن النموذج الغربى للعولمة؛ لذا تركز على كل ما يفصلها عن النموذج الغربى ويميزها عنه، حتى تصبح مشروعًا متكاملاً مستقلاً ومتميزًا بالكامل. ولهذا يظهر توجه الحركة الإسلامية المسلحة لبناء جدار فاصل بينها وبين النموذج الغربى، بل وبينها وبين اللغة المتداولة فيه. فيصبح مشروع الحركة الإسلامية المسلحة هو بناء عولمتها الخاصة، أى مشروعها الإسلامى العالمى الخاص الذى يتميز فى كل شىء عن النموذج الغربى، حتى فى اللغة والمصطلح.

والحركة الإسلامية المسلحة حددت موقفها على أساس أن العولمة الغربية طاغية، وأن كل من يتعامل معها أو يقترب منها، أو يعمل من خلالها، سوف يصبح جزءًا منها؛ لذا يلزم الخروج الكامل من العولمة الغربية وعليها.

أما الحركة الإصلاحية الإسلامية، فقد اتخذت موقفًا آخر. فمنذ بداية المشروع الإصلاحى على يد حسن البنا، كانت رؤية الحركة الإصلاحية تقوم على أهمية الاستفادة من العصر، وأخذ المناسب منه، وأهمية إصلاح الوضع القائم تدريجيًا. وأى إصلاح تدريجى يقوم على العمل من خلال الوضع القائم لتغييره. فلا يمكن أن يكون الإصلاح تدريجيًا، وفى نفس الوقت يحقق التغيير مرة واحدة، ولا يمكن أن يكون الإصلاح تدريجيًا وفى نفس الوقت يخاصم الوضع القائم ولا يتعامل معه؛ لذا أقامت الحركة الإصلاحية إستراتيجيتها الخاصة فى الإصلاح، والتى تقوم على الاستفادة من المنجز العصرى المناسب لها، واقتباس الأدوات والأساليب والآليات المناسبة لها، وأيضًا التعلم من المعارف المتاحة.

ولكن الحركة الإصلاحية وضعت لنفسها معيارها، فهى تأسست على ثوابت المشروع الإسلامى، وأقامت تميزها الحضارى على تلك الثوابت، وفتحت الباب أمام التعلم والاقتباس فى الفروع والأدوات. وصممت الحركة الإصلاحية فى نموذج الإخوان المسلمين على العمل من خلال الوضع القائم لتغييره، ولهذا أصبحت حركة إصلاحية من الداخل. ومع تطور الوضع العالمى وصولاً لمرحلة العولمة كانت الحركة الإصلاحية قد سبقت العولمة فى بناء العولمة الخاصة بها، من حيث اهتمام حسن البنا منذ البداية بإقامة فروع لجماعة الإخوان المسلمين فى مختلف البلاد العربية والإسلامية، وهو ما نتج عنه انتشار الجماعة فى أكثر من ٧٠ دولة، كما اهتمت الجماعة بإقامة تنظيم دولى لجماعة الإخوان المسلمين، أصبح يمثل إطارًا للتنسيق بين جماعات الإخوان المسلمين. ولكن ما هو أهم من التنسيق الدولى كان بناء مدرسة عالمية للإخوان المسلمين، انتشرت فى مختلف أرجاء العالم، وانتشرت بين العديد من الجماعات التى لا تنتمى للإخوان، فأصبحت مدرسة إصلاحية عابرة للحدود، وتحمل مشروعًا عالميًا، لإقامة الوحدة السياسية الإسلامية.

وعليه بنت الحركة الإصلاحية عولمة خاصة بها، على قاعدة نشر مشروعها وتوحيد الأمة الإسلامية، وبناء وحدتها السياسية ونهضتها. وقد عملت الحركة الإصلاحية من

داخل الوضع القائم، وأخذت من أدوات وأساليب العصر، واقتبست من المؤسسية السياسية الغربية، خاصة نظامها الدستورى البرلمانى. وهى لهذا استطاعت العمل من خلال العولمة القائمة، ومن داخلها، لنشر مشروعها وفكرتها. فأصبحت حركة إصلاح من الداخل، تخترق العولمة الغربية، وتقيم عولمة أخرى جديد، أى تقيم المشروع الإسلامى العالمى العابر للحدود. وهو ما جعل الحركة الإصلاحية تعمل من خلال النظام السياسى القائم، ومن خلال الديمقراطية، ومن خلال الدولة القومية القطرية، من أجل إحداث حركة تغيير من الداخل، بهدف إقامة الدولة الحضارية الإسلامية.

فشكلت الحركة الإصلاحية الإسلامية تحديًا للعولمة الغربية، وهو تحدٍّ من نوع خاص؛ حيث ينشر الغرب العولمة الخاصة به، ويجد من يدخل تلك العولمة ويغيرها من الداخل، فيحولها إلى عولمة إسلامية تحوى شعوب الأمة الإسلامية. وتردد الغرب فى موقفه من الحركة الإصلاحية الإسلامية التى تعمل من خلال الوضع القائم، فتارة يتصور أن عملها من خلال الوضع القائم سوف يؤدى إلى تكيفها مع العولمة الغربية، وتارة يخشى من قدرتها على بناء مشروعها الخاص من داخل أدوات العولمة؛ لذا نجده تارة يحاول دمج الحركة الإسلامية داخل إطار العولمة على أمل أن تتكيف مع العولمة الغربية، وتارة يحاول إخراجها من الوضع القائم حتى لا تغيره من داخله.

أما الحركة الإصلاحية الإسلامية فهى تسير على نهج التغيير من الداخل، بوصفه أساسًا مهمًا للإصلاح والتدرج؛ مما يجعل الحركة الإصلاحية ترفض الخروج من الوضع القائم، كما ترفض التكيف معه.

الاندماج فى العولمة

ولكن اتجاهًا داخل الحركة الإسلامية بدأ يرى أن العولمة الغربية القائمة لها من القوة بحيث يمكن أن تستمر عقودًا. وهى بهذا تمثل واقعًا يصعب تغييره فى المدى القريب؛ لذا بدأت توجهات تظهر داخل الحالة الإسلامية ترى أهمية التكيف مع العولمة الغربية ومشروعها السياسى، ونموذج الدولة القومية القطرية التابع لها، باعتبار أن الوضع القائم لن يتغير فى المستقبل القريب؛ لذا لن تتمكن الحركة الإصلاحية من تغيير الوضع القائم.

ويرى البعض أن الوضع القائم يزداد تدهوراً، ويحتاج إلى طاقة الحركة الإسلامية حتى تحقق ما يمكن من إصلاح. وعليه ترى هذه الرؤية أهمية أن تتكيف الحركة الإسلامية مع الوضع القائم، وتعمل من خلال العولمة الغربية، باعتبارها واقعًا سوف يستمر لعقود قادمة. وهنا يصبح العمل من داخل العولمة، ليس لتغييرها، ولكن بالتكيف معها، بوصفها جزءًا أساسيًا من ملامح العصر، حتى يأتى عصر آخر تتغير فيه الأحوال.

لذا تظهر توجهات إسلامية سياسية، تستخدم المصطلح الغربى السياسى فقط، وتستخدم النموذج الغربى السياسى، وتتكيف مع واقع العولمة، وحقيقة هيمنة الغرب، وتحاول تمرير وجودها واستمرارها، وربما وصولها للحكم، من خلال التوافق مع القوى الغربية. وهى تقدم بهذا نموذجًا سياسيًا غربيًا يحتفظ بتميز ثقافى إسلامى، وتقدمه بوصفه نموذجًا قادرًا على التعايش الكامل مع العولمة الغربية؛ لذا يمكن أن يحظى بالدعم الغربى، ويمكن أن يكون بديلاً عن النخب الحاكمة فى البلاد العربية؛ والإسلامية، ويكون فى الوقت نفسه حليفًا للغرب، ويعمل من داخل إطار العولمة الغربية، ويحافظ عليها ولا يحاول تغييرها. ويتشكل نموذج يحاول العمل طبقًا لقواعد اللعبة الحالية، حتى يتمكن من تحقيق ما يمكن تحصيله من تحسين للأوضاع الداخلية للبلاد العربية والإسلامية، أكثر من كونه يعمل من أجل المشروع الإسلامى المتكامل الذى يبدو لدى البعض مشروعًا مستقبليًا لا يمكن تحقيقه الآن.

فيظهر توجه يحاول الالتزام بكل معايير العولمة الغربية، بما فيها من قيم غربية ليبرالية، مع الحفاظ على الخصوصية الإسلامية، فيما وراء المجال السياسى. وتلك الرؤية تلقى تأييدًا من الغرب، بل يعتبرها الغرب البديل المناسب عن مشروع الإصلاح الإسلامى الذى يريد إحداث التغيير من الداخل، وأيضًا يعتبرها الرد المناسب على مشروع بناء عولمة موازية مسلحة؛ لذا يعتبر الغرب فى غالبه أن النموذج الإسلامى الذى يعترف بالعولمة الغربية، وعولمة المعايير والقواعد والقيم الغربية فى المجال السياسى، يمكن أن يمثل بديلاً مناسبًا للنخب الحاكمة التى تفتقد للشرعية والجماهيرية، خاصة إذا استطاع هذا النموذج التكيف مع العولمة الغربية، وتحقيق شعبية داخلية فى الوقت نفسه.

الخلاصة

تلك هى المدافعة بين العولمة الغربية والمشروع الإسلامى العابر للحدود. وتلك هى لحظة المدافعة الحادثة داخل بنية العولمة الغربية نفسها التى أصبحت الوسيلة المستخدمة من كل الأطراف، ولكن لأغراض متعارضة؛ مما يؤكد على أننا فى لحظة تدافع حضارى بين المشاريع الإسلامية المختلفة، وبينها وبين مشروع العولمة الغربى.

***

obeikandl.com